اتجاهات مؤسسات المجتمع الرسمي والمدني نحو التعريب في الأردن: دراسة حالة السلطة التشريعية

أ.د. فواز محمد العبد الحق*
د. أحمد سليمان عليمات*

تاريخ وصول البحث: 2011/12/20م **تاريخ قبول البحث: 2012/10/21م**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع الرسمي المدني نحو عملية التعريب وذلك من خلال دراسة اتجاهات أعضاء السلطة التشريعية بشقيها الأعيان والنواب نحو عملية التعريب باعتبار أن للسلطة التشريعية دوراً بارزاً في تبني وإقرار الجوانب المتعلقة بالتعريب. وقد قام الباحثان بتوزيع استبانة مصممة لقياس اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة من الأعيان والنواب، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك اتجاهات إيجابية لدى أفراد السلطة التشريعية نحو دعم المعربين والتخطيط اللغوي للغة العربية ويرى أعضاء البرلمان أن عملية التعريب مسؤولية مشتركة بين النخبتين العلمية والسياسية وأنهم جزء من هذه العملية. وأظهرت الدراسة أن أعضاء البرلمان يدعمون سن قانون يجبر الجامعات والمعاهد على تبني ما قام بتعريبه مجمع اللغة العربية الأردني، كما أظهرت الدراسة أن اللغة العربية الفصيحة لا تقف عائقاً أمام نقل التكنولوجيا والتقدم. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات العمر و المستوى التعليمي، وعدد الدورات البرلمانية، والسلطة، والانتماء الحزبي. في حين أظهرت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد السلطة التشريعية نحو عملية التعريب تعزى لمتغير العقيدة السياسية، حيث كان الإسلاميون يمتلكون توجهات أكثر إيجابية نحو عملية التعريب مقارنة بباقي العقائد السياسية الأخرى كالعلمانية والشيوعية.

Abstract

This study explores the role of the governmental and civil associations in Arabicization. It focuses on the attitudes of the legislative authority towards Arabicization in Jordan. The study also investigates the possibility of adopting a mandatory law for using Arabic as a medium of instruction in scientific majors in Jordanian universities. The results of the study indicate that Jordanian Parliament members are in favor of Arabicization. Moreover, they show that Parliament members perceive Arabicization as a means for reviving the Arabic identity. The results display that Parliament members are highly supportive of a law for Arabicization. It also reveals no statistically significant difference among the respondents' attitudes towards Arabicization due to age, education, languages mastered, and number of legislative terms served. On the other hand, the study reveals statistically significant differences among the respondents' attitudes towards Arabicization due to political affiliation, authority and ideology.

تمهيد:

التعريب المفهوم والتعريف:

* أستاذ، جامعة اليرموك، قسم اللغة الإنجليزية، إربد – الأردن.

* أستاذ مساعد، قسم اللغات الحديثة، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

اللغة مرآة المجتمع؛ وذلك لما بين اللغة والمجتمع من علاقة قوية ومتأصلة، حتى أن اللغة تكون انعكاساً لحياة المجتمع أو صورة لما يحدث فيه، ولهذا نشأ علم خاص يدرس هذه العلاقة هو علم اللغة الاجتماعي. ولأهميته ومكانته برز علم آخر هو علم التخطيط اللغوي وهو علم يختص بالتخطيط للغة كما هو واضح من اسمه، وهو يركز على اللغة ومكانتها واكتسابها وللصلة العميقة ما بين هذا العلم –علم التخطيط اللغوي– والمجتمع فقد قيل: إذا أردت التخطيط للغة فعليك التخطيط للمجتمع بعامّة.

إن التخطيط اللغوي وعلم اللغة الاجتماعي مجالان تتقاطع فيهما كل العلوم؛ وذلك لأن الإنسان هو المحور الرئيس في هذه العملية, وإذا كانت الجيوش قد أنشئت وجهّزت لخدمة الأوطان فإن اللغة قد وجدت لحماية الأذهان.

وهناك مجالات مختلفة لدراسة اللغة، فقد اقترح فشمان (Fishman,1972) ثلاثة مجالات لدراسة اللغة؛ وهي: المتحادثون، والمكان، والموضوع. فالمكون الأول يركز على المشاركين في استعمال اللغة والأدوار الاجتماعية (Social roles)، والعلاقات بينهم. والمكون الثاني يركز على المكان الحقيقي والافتراضي، والمكون الثالث يركز على الموضوع محور اللغة ووظائفها المختلفة. لذا تنصب الإدارة اللغوية (Language management)، على محاولة تعديل السلوك والممارسات اللغوية والمعتقدات والاتجاهات اللغوية لدى مستخدمي اللغة المراد التخطيط لها.

إن مصطلح التعريب بمفهومه الحديث هو من المصطلحات التي كثُرت مناقشتها في العقود الماضية، بعد أن نالت الدول العربية استقلالها بعد الاستعمار، فقد كان التعريب رمزاً للاستقلال التام، وقد كان الهدف مبدئياً هو استبدال لغة المستعمر وثقافته وأفكاره بلغة العرب وثقافتهم وأفكارهم.

وقد عُرِّفَ التعريب بطرق مختلفة، ففي اللغة الإنجليزية تستخدم كلمتا "Arabization" و "Arabicization" لأنها وكما أظهر عبد الحق (1989: 29) كلمة مشتقة لغوياً من "Arabic" وهي اللغة العربية لذا فهي تركز بطريقة أدق على فكرة التخطيط اللغوي للعربية، بينما كلمة "Arabization" تُنسب للعرب بمعنى الشعب والثقافة العربية.

وللوقوف على الجوانب المختلفة المتعلقة بمصطلح التعريب والتي ظهرت في الدراسات المتعلقة بالتخطيط اللغوي للغة العربية، يمكن ذكر أبرز التعريفات التي تغطي جانب أو أكثر من مفهوم التعريب.

ويعرف بن عابدي (1980: 111) التعريب بأنه "الجهد الدؤوب في نشر استخدام اللغة العربية الفصحى"، في حين يرى نعمان (1981: 14–15) مصطلح التعريب "كوسيلة للتحرر والتحديث لتحقيق هدف الاستقلال الوطني والثقافي والسياسي على المستوى العربي"، ويشير حمّود (1982: 8–9) وجهين مختلفين للتعريب وهما شكل التعريب وحالته، فالأول يدل على "ترميز الشكل وتوضيح الوظائف، ويدل الثاني على القرارات المتعلقة باستخدام اللغة العربية وتوظيفها في المجالات الرسمية وغير الرسمية"، ويندرج تحت حالة التعريب "القرارات المتعلقة باستخدام اللغة العربية في المدارس الحكومية وفي الخطابات والوثائق الرسمية وفي وسائل الإعلام وفي الشواخص المرورية....إلخ، وذكر ابن طحيله (1983: 3–122) أن التعريب في المغرب عبارة عن "عملية تتضمن مغربية التفكير وعربية اللغة وإسلامية الروح بهدف جعل اللغة العربية لغة التدريس الوحيدة في المدارس المغربية، ويعرّف غريب (1983: 2–110) التعريب بأنه "عملية إدخال اللغة العربية في النظام التعليمي وهذا يمثل حركة وطنية سياسية".

ويرى سيرليس (1985: 211) أن التعريب "وسيلة لاتحاد الأخوة العرب وأشخاص آخرين يجمعهم حب الحرية وتحريرهم من نير الاستعمار"، ويظهر الكفايفي (1985: 2–151) أن التعريب "يمتلك تعريفين مميزين أولاً: استخدام القواعد لهذا المصطلح للإشارة إلى الاستعارة للمصطلحات اللغوية وإدماجها باللغة العربية، ثانياً: استخدام كل إجراءات تكوين الكلمات لتحديث اللغة العربية وإثرائها، وجعلها لغة قادرة على التخاطب والتدريس بشتى أشكال التبادل الثقافي في مختلف المجالات وعلى مختلف الأصعدة"، ويذكر المولودي (1986: 121) أن "التعريب... بمفهومه العام يدل على

الرعاية والاستخدام الحثيث للغة العربية كلغة للعرب كافة، ووسائل اتصالهم المكتوبة والمحكية. إن هذه الفكرة تغطي مواضيع أوسع مثل اللغة والوطنية، اللغة كوسيلة للتدريس ولغة البحث العلمي ولغة الإدارة ولغة الأنشطة الاجتماعية... ويدل مصطلح التعريب على دمج وتكامل المصطلحات التقنية والعلمية الأجنبية بالاستعارة والترجمة...".

ويشير علي (1987: 86) إلى استخدام التعريب وسيلة لزيادة المصطلحات "بحيث إن العناصر اللغوية ذات الأصول الأجنبية يتم تقريبها واستخدامها في اللغة". وقد وضع غنيم (1989: 5-64) ثلاثة معان للتعريب وهي: "أولاً: دمج المصطلحات الأجنبية من خلال متابعة الطرق المتوفرة في اللغة العربية" "ثانياً: الترجمة المباشرة من اللغة الأجنبية للعربية من خلال عملية ترجمة المقطع بالمقطع (3" "(Caluqe) نشر اللغة العربية بشكل مقصود لتستخدم في كافة المستويات الشخصية والوطنية والعالمية"، ويشير عبد الحق (1989: 19) إلى أن "التعريب ينظر إليه على أنه بمثابة نشاط للتخطيط اللغوي، وهو يهدف إلى حل مسألة لغوية من خلال أخذها مكان اللغة الإنجليزية (لغة الاتصال الأوسع) على المستوى الجامعي"، كما عرف عبد الحق (1998) التعريب بالجهود الواعية للتأثير على سلوك الآخرين آخذين بعين الاعتبار مكانة (status) ومحتوى (corpus) واكتساب العربية (acquisition).

تدل هذه التعريفات بشكل واضح على أن عملية التعريب عملية متعددة الأبعاد تحكمها المجالات اللغوية والسياسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية والنفسية بالإضافة للثقافية.

وللتعريب ثلاثة مجالات رئيسية هي: تعريب المضمون أو المحتوى (corpus)، وتعريب المكانة (status)، واكتساب التعريب (acquisition)، وفيما يلي توضيح لكل مجال من هذه المجالات.

أولاً: تعريب المضمون والمحتوى (Corpus Arabicization):

يُعدّ محتوى التعريب أحد التقاليد القديمة الممتدة لفترة ما قبل الإسلام حين كانت العملية عبارة عن استعارة للكلمات والترجمة، ففي القرن التاسع عشر كانت مهمتها الأساسية هي إعادة إحياء اللغة العربية وتحديثها من خلال دمج المظاهر اللغوية والثقافية الحديثة للغرب، وذلك عن طريق "الاستعارة والترجمة، والعمليات اللغوية كالاشتقاق والقياس والنحت" (ستيكفتش 1970 في الأبيض 1986: 104).

ومن الممكن مساواة مصطلح محتوى التعريب لمصطلح التعريب اللغوي حيث إن الأخير تم استخدامه مؤخراً، وبالنسبة للأخضر (1974، في الأبيض 1986: 104) فإن التعريب اللغوي له هدفان رئيسان: "المقايسة" (standardization) و"التطوير" (development) ونعني بالتطوير هنا العملية التي تصل بها اللغة لمرحلة حيث تمتلك بها اللغة القدرة على مواكبة كل احتياجات الحياة العلمية والتقنية الحديثة"، ويشير حمّود (1982: 67) إلى أن التعريب اللغوي مبني على أساس مذهب يعتقد بعدم كفاءة اللغة العربية من وجهة نظر أخصائيين لغويين وتربويين، فهم يؤمنون بوجود إعاقة أساسية التعريب.

ويقول لخضر (1974) إن "أكثر المشاكل الطارئة في محتوى (corpus) ومكانة (status) التعريب هي المتعلقة بالمصطلحات العربية ونظام الكتابة (في الأبيض 1986: 104) وعلى الرغم من ذلك فقد بحثوا عن الحل من خلال تطوير المفردات.

ويشير عبد الحق (1998) إلى أن شكل التعريب يعني المسائل اللغوية المتعلقة بالتعريب وتتضمن أعمالاً معينة مثل ابتكار كلمات جديدة وإصلاح الإملاء وتبني رموز علمية جديدة، وقد أضاف أن "مقايسة" (standardization) المصطلحات و"رعاية" اللغة العربية و"الاختيار" من أشكال بديلة و"توضيح المفردات" و"التحديث" و"الترميز" كلها عينات وأمثلة على شكل التعريب.

ثانياً: تعريب المكانة (Status Arabicization):

وتعني حالة تعريب النصوص باللغة العربية كاللغة الوطنية الرسمية للعرب "وتتألف عملية النهضة اللغوية من اختيار رسمي للمصطلح (جعفر "1966" اختيار الصيغ) ليحل مكان اللغة الأجنبية وجعل العربية تقوم بكل الأعمال التي كانت تقوم بها اللغة السابقة" (في الأبيض 1985: 99) ويضيف الأبيض أن السياسات في التخطيط اللغوي يجب تشكيلها في الدستور في عدد من "أعمال المجلس النيابي والدورات الوزارية وملاحظات واتفاقيات وزراء عدة".

لذا فهي تعني تفويض اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية) أو لهجات اللغة (المدنية والبدوية والقروية والعامية والفصحى) للوظائف المعطاة مثل الرسمية والإقليمية والاتصالات الأوسع والعالمية والمواد التعليمية المدرسية الأدبية والدينية.

ثالثاً: اكتساب التعريب (Arabicization Acquisition):

إن اكتساب التعريب هو عبارة عن عملية تعليم اللغة العربية ونشرها بالإضافة إلى تبني التعريب (عبد الحق "1998") ويتألف هذا التعريف من جانبين رئيسيين لاكتساب التعريب أولهما وهو دور المدارس والمعاهد المتخصصة بنشر اللغة العربية بين متحدثيها بالإضافة لغير الناطقين باللغة العربية.

أما الجانب الثاني فهو أهمية تبني التعريب بدءاً من الشارع، حيث يحدث بالعادة معظم الاكتساب اللغوي، ومن ثم إلى المعاهد الرسمية المخولة والمنظمة (وهي في العادة المدارس والجامعات ومراكز اللغة) وتقوم القرارات السياسية بدعمها فيما إذا أريد إنجاحها، ونحن نؤمن بأنه لو تم تأمين هذين الجانبين فمن الممكن نجاح اكتساب التعريب ليس فقط على المستوى الوطني بل وعلى المستوى العالمي.

وتم تبرير تقديم التخطيط للاكتساب اللغوي كمجال ثالث للتخطيط اللغوي وفقاً لما يلي (كوبر 1989:33) أولاً: التخطيط لزيادة عدد استخدامات اللغة وهذا يأتي ضمن مجال تخطيط لحالة اللغة، ولكن عملية التخطيط لزيادة عدد المستخدمين، وهي الوظيفة والشكل التي يعكسها تخطيط الحالة أو تخطيط الشكل يؤثر ويتأثر بعدد مستخدمي لغة معينة، لذا فتخطيط الاكتساب اللغوي، بالإضافة إلى تخطيط الحالة وتخطيط الشكل، ضروري لإنجاح عملية التعريب.

أما ما يتعلق بالتعريب ولغة التدريس، فإن أفضل لغة للتدريس هي "بلا شك اللغة الأم لأنها أكثر وسيلة طبيعية لإيصال أفكار الفرد والطريقة الأسهل للتعبير عن المشاعر" (غريب 1983: 109) إن مثل هذا الاقتراح يجد رواجاً واتفاقاً كبيراً بين معظم الباحثين في مجال التربية والتخطيط اللغوي، فعلى سبيل المثال يعتقد لابوف (في غريب 1983) إن كثير من الطلاب السود وأبناء الطبقة العاملة يفشلون بسبب الاختلافات التي تظهر بين اللغة الرسمية التي هي لغة المدرسة ولهجتهم الإنجليزية الخاصة بهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

مؤسسات المجتمع المدني والتعريب:

وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دوراً مهماً في المساهمة في رسم سياسة لغوية لتنمية اللغة العربية والتخطيط لها والنهوض بها، وقد برز هذا الدور من خلال المؤسسات المجتمعية التالية:

- **مؤسسة الأسرة:** الأسرة هي المجال اللغوي الأول الذي ينشأ فيه الأفراد وفيها تتم التنشئة اللغوية من خلال الوالدين، والمربين والخدم، والأقران. وفي الأسرة، يبدأ تشكيل المعتقدات والأفكار التي تبلور اتجاهات لغوية إيجابية نحو اللغة العربية السليمة، وتكمن القدوة اللغوية في الوالدين وبخاصة الأم، إذ إن اللغة الأولى التي تسمى اللغة الأم هي تلك التي يتعلمها الطفل من الأم، لأن الطفل يكون أكثر ملاصقة لأمه، وبذا تكون لغة الأم هي النموذج الذي يقتدى به. ولأهمية الأسرة في التنمية والتنشئة اللغوية ظهرت حقول علمية جديدة مثل التخطيط اللغوي الأسري والإدارة اللغوية العائلية. (انظر سبولسكي Spolsky, 2009)
- **المؤسسة الدينية:** تتمثل المؤسسة الدينية في دور المساجد والمراكز الإسلامية ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية في التوجيه اللغوي. ولخطبة الجمعة دور رئيس في تنمية الوعي بأهمية اللغة العربية، لغة الإسلام والقرآن الكريم. ويعزى تأثير الخطيب بالمصلين إلى تمكنه اللغوي الخطابي الذي يؤكد تفاعلاً لغوياً يؤدي إلى تعديل

السلوك اللغوي لدى المستمعين. لذا تساهم المؤسسة الدينية بتشكيل الفكر اللغوي والسياسة اللغوية التي تخدم الفرد والأمة.

- **مكان العمل:** يُعد مجال العمل من المجالات المهمة لأنها تشكل قطاعاً واسعاً في المجتمع، فهنالك المدير والموظف والعامل، وهناك تخاطب شفوي أو بالكتابة، يُظهر دور اللغة في صياغة علاقات ترابطية في مؤسسة العمل، تعود بالنفع المادي والمعنوي على مؤسسة العمل بكافة مكوناتها. وكلما كان التواصل اللغوي سليماً جذاباً كانت العلاقات بين أفراد مؤسسة العمل أكثر سلاسة وإنتاجية. وقد ربط حديثا التقدم الاقتصادي بالتقدم اللغوي حيث وجد أن البلاد المتقدمة اقتصادياً متقدمة لغوياً أيضاً.
- **دور الشارع اللغوي:** ويقصد بدور الشارع اللغوي استعمال اللغة في الشارع أو الاستعمال اليومي للغة في الشارع وفي شتى مجالات الحياة، ويشمل هذا البيئة اللغوية: أسماء المحلات التجارية والإشارات الإرشادية والإعلانات والدعايات التجارية؛ كما يشمل أيضاً التسميات سواء للأفراد أم المنشآت الصناعية والتجارية وكذلك التجمعات السكنية وأسماء الشوارع والجامعات والأحياء والمناطق والقرى والبلديات وأحواض الأراضي والأحواض الزراعية.
- **المؤسسة التعليمية:** وهذا يشمل رياض الأطفال والمدارس والجامعات، وللمؤسسة التعليمية دور رئيس في تنمية الوعي اللغوي، وفي تشكيل سياسة لغوية هادفة سليمة لدى النشء وطلبة المدارس والجامعات. فالمربون والأساتذة في المدارس والجامعات هم القادة اللغويون وراسمو السياسات اللغوية الفعّالة. فإذا صلحت رياض الأطفال والمدارس والجامعات، صلحت المجتمعات وساهمت اللغة في إيجاد نهضة علمية وصناعية يدرك أثرها القاصي والداني.
- **الدور اللغوي للمؤسسة العسكرية والأمنية:** إن المجال العسكري والأمني واسع وله أركانه من حيث مستخدمي اللغة بين القادة والأفراد، وظهرت حديثا أبحاث حول المصطلحات العسكرية المستخدمة لدى الجنود، والأمن اللغوي، وأصبح الأمن اللغوي لا يقل أهمية عن باقي أنواع الأمن الأخرى كالأمن العسكري والاقتصادي والوطني والاجتماعي. حيث يركز الأمن اللغوي على نقاط الضعف، ومهددات الوضع اللغوي السليم، ودور اللغة في الأمن، لأن الحروب القادمة هي حروب لغوية لا حروب عسكرية. ومثال ذلك قيام كثير من الدول الإمبريالية بـ (فَرْنَسَةِ) دول المغرب العربي لتسهيل السيطرة عليها عسكرياً وأمنياً. وصراع تلك الدول من أجل الحفاظ على لغتها التي هي وعاء ثقافتها وهويتها.
- **دور المؤسسات الرسمية الخاصة اللغوية:** وهنا نتحدث عن دور الحكومة الرسمي في تبني خطط وسياسات لغوية متزنة تقوم على أساس أن اللغة الوطنية هي الأساس ولا تطغى عليها اللغات الأجنبية أو تقوم بدورها. وأن القطاع الخاص هو الرديف اللغوي للقطاع العام والمكمل له. ويشمل هذا المجال الإعلام المرئي والمسموع، والوزارات ورئاسة الوزراء والحكومات المحلية وغرف الصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات.

  إن المؤسسة الرسمية والقطاع الخاص يساهمان في تشكيل سياسة لغوية متزنة تركز على اللغة الوطنية ولا تهمل دور اللغات الأجنبية لتلبية حاجات الوطن.
- **دور مؤسسة النقابات المهنية اللغوي:** تمثل النقابات المهنية الجسم الواعي الذي يقود الحراك العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي واللغوي. والنقابات المهنية تحتوي على قادة الفكر الذين يمثلون قادة لغويين ايضاً. لقد عقدت النقابات المهنية العديد من الندوات والمؤتمرات التي تركز على تعريب العلوم والتخطيط اللغوي الآمن الذي يتمحور على أن الإبداع لا يتم إلا باللغة الأم وهي العربية السليمة بالإضافة إلى أهمية اللغات الأجنبية.
- **دور السلطة التشريعية:** يشير لاسويل (1936:3) إن دراسة السياسة تُعنى بدراسة التأثير والأشخاص المؤثرين لذا فدراسة السلطة حيوية في العلوم السياسية، مَنْ هم المؤثرون في عملية التعريب؟ بالنسبة

للاسويل، هم الذين يحصلون على أكثر ما يمكن الحصول عليه... إنهم النخبة، أما البقية فهم العامة لذا فالسياسة تحدد "من يحصل على ماذا ومتى وكيف".

يُعدّ مجلس الأمة في الأردن الكيان السياسي الذي يقرر تطبيق عملية التعريب، وبالإمكان فهم العلاقة بين التعريب والسياسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: من المستفيد من التعريب؟ ما فوائد التعريب؟ متى يكون التعريب مجدياً؟ ما الوسائل التي يستخدمها مجلس الأمة للحفاظ على حماية سلطته على عملية التعريب؟

عندما يعمل التعريب كرمز للماضي المجيد أو كرمز للعباقرة النادرين فإن النخبة ونظراءهم سيستخدمونه للحصول على الشرعية باسم الأصالة والتقاليد، إن وصف لاسويل المختصر "من يحصل على ماذا أو متى وكيف" يوفر لنا إطاراً لدراسة التعريب كحالة من حالات التخطيط اللغوي.

يرتكز التخطيط اللغوي على صناعة القرارات التي تحدد الاستخدام اللغوي في المجتمعات اللغوية، ويشير إيستمان (1983) إلى أن إحدى الأساسيات التي يركز عليها التخطيط اللغوي هو دور متخذي القرار في تبني لغة معينة ودعمها وترويجها في مجتمع لغوي محدد، ويلاحظ لاوري (1982) عدم إمكانية حصول إصلاح لغوي بغياب السلطة المؤثرة على الأمة، وفي حالة التعريب فإن السلطة موجودة ولكن السؤال الحقيقي هو فيما إذا كانت تحبذ التعريب أم لا (انظر الأبيض 1985: 360).

إن مثل هذه الآراء تدل على أن التعريب في الأردن وبالمثل في دول عربية أخرى لن ينجح دون دعم صانعي القرار، وبكلمات أخرى فإن المخططين اللغويين بإمكانهم أن يكونوا معربين ومخططين ومصلحين ناجحين، ولكن صانعي القرار فقط كالقادة السياسيين وأعضاء المجلس النيابي بإمكانهم أن يكونوا مشرّعين لعملية التعريب، إن قراراتهم بطبيعتها يغلب عليها الطابع الإجباري.

في الأردن يمثل مجمعُ اللغة العربية والجهات المسؤولة عن التعريب والأفراد الذين يعملون خارج المجامع اللغوية الرسمية الجهة التي تقوم بعملية التعريب بينما يمثل أعضاء البرلمان (كصانعي القرار) سلطة التطبيق ويعدّ دور أعضاء المجلس النيابي الداعم للقرارات المتعلقة بالتعريب أكثر الخطوات الحاسمة في التبني والترويج والمحافظة على التعريب.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على توجهات أعضاء السلطة التشريعية نحو عملية التعريب.

أهمية الدراسة:

تظهر الحاجة لمثل هذه الدراسة في أن معظم الأفراد المعنيين بالتخطيط اللغوي في الأردن هم إما قليلو الاهتمام بدور السلطة بتبني التعريب، أو غير مدركين للصعوبات التي تواجهها عملية التعريب دون دعم السلطة ممثلة بالسلطة التشريعية في هذه الدراسة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال دورها في توضيح الحاجة إلى قرار سياسي لمزيد من تطوير عملية التعريب في الأردن، ومن الممكن أن تكون ذات أهمية لأولئك المهتمين بالتخطيط اللغوي، ليس فقط في الأردن وإنما للمهتمين بمواضيع مشابهة في دول العالم الثالث.

هدف الدارسة:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1- توفير إطار نظري لمفهوم التعريب ومجالاته وأهميته.
2- التعرف على آراء وتوجهات المجلس التشريعي نحو عملية التعريب في الأردن.
3- الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في عملية التخطيط المستقبلي للتعريب وفي التقليل من الصعوبات التي تواجه هذه العملية.

مشكلة الدراسة:

من المعروف أن السلطات السياسية الوطنية تمارس مسؤولية التخطيط ومن ثم تحدد نوع التخطيط الذي يخدم الحاجة إلى سياسات محددة (فيشمان، 1977) كالسياسية والاقتصادية واللغوية والتعليمية وغيرها. يشير عبد الحق (1989: 29) إلى أن:

الدراسات السابقة في التخطيط اللغوي في الأردن تشير إلى عدم وجود تنسيق بين مجمع اللغة العربية في الأردن وسلطات الجامعات الأردنية لدرجة عدم وجود إلزام للجامعات بتبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه، وبالإمكان سد هذه الفجوة بكل بساطة عن طريق إرادة سياسية للحكومة الأردنية ممثلة بالسلطة التشريعية، بحيث يطلب من الجامعات تبني منجزات مجمع اللغة العربية. ولا يقل عن ذلك أهمية انخراط الجامعات الأردنية ومشاركة مجمع اللغة العربية بهذه العملية.

إن الدراسات السابقة تشير وبوضوح إلى الحاجة إلى القرار السياسي لسد الفجوة بين ما هو معرب فعلاً وبين التطبيق في الجامعات التي تُعدّ أحد المستهلكين المحتملين، وفي مثل هذه الحالة يجب التركيز على استخدام اللغة العربية كلغة للتدريس في الكليات العلمية في الأردن.

في الحقيقة إن إيمان هؤلاء المؤلفين بأن اهتماماً بسيطاً قد حظي به دور السلطة في تبني التعريب في الأردن قد جعل الباحثين يقومان بمثل هذا البحث لدراسة توجهات أعضاء السلطة التشريعية التي يمثلها المجلس النيابي الأردني بالنسبة لعملية التعريب في الأردن.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل هناك صعوبات تواجه التعريب من وجهة نظر السلطة التشريعية؟
2. هل ستدعم السلطة التشريعية القرارات المتعلقة بالتعريب في الأردن؟
3. هل ترى السلطة التشريعية أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن؟
4. هل ترى السلطة التشريعية أن عملية التخطيط اللغوي للغة العربية ودعم عملية التعريب حاجة لا بد من تلبيتها؟
5. هل ستقوم السلطة التشريعية بدعم قانون يجبر "المستهلكين" على تبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه من مصطلحات؟
6. هل ترى السلطة التشريعية أن استخدام اللغة الأجنبية في التكنولوجيا والأعمال والصناعة والسياحة والتجارة دليل على التطور؟
7. ما توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو استخدام اللغة الأجنبية في حياتهم؟
8. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد مجتمع الدراسة على أداة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية التالية: العمر والتعليم والانتماء الحزبي والعقيدة السياسية وعدد الدورات البرلمانية والسلطة (النواب والأعيان)؟

التعريفات الإجرائية:

استخدم الباحثان التعريفات الإجرائية الآتية لغرض الدراسة:

أولاً: "المستهلكون" وتعني كليات العلوم في الجامعات الأردنية، وتعني أيضاً كل الأفراد في مجالات التجارة والأعمال والسياحة والتربية الذين يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بالتعريب.

ثانياً: أعضاء "السلطة التشريعية" وتعني أعضاء مجلسي النواب والأعيان في المجلس النيابي الأردني الثالث عشر.

ثالثاً: "المجمع" وهو "مجمع اللغة العربية" وهو الكيان الحكومي المسؤول عن شؤون اللغة العربية بما فيها التعريب.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة في هذا المجال أهمية القرار السلطوي في مأسسة التعريب ومن الذين درسوا هذا الجانب (مطلوب، 1975)، (الخضر، 1976)، (بن عابدي، 1980)، (حمّود، 1982)، (لاوري، 1982 في البياض، 1985)، (جنحاني، 1982)، (بن طحيلة، 1983)، (عبد الرؤوف، 1993)، (عبد الحق، 1986، 1989، 1993، 1998).

وفي دراسة مطلوب (1975) بعنوان (دعوة لتعريب العلوم)، توصل مطلوب إلى أن نجاح التعريب يعتمد على شرطين أساسيين: أولاً: أن الحكومات في العالم العربي يجب أن تؤمن بالتعريب (وهنا تكمن أهمية القرار السياسي في عملية التعريب) كوسيلة لتحقيق الإنجازات، ثانياً: أن يؤمن العلماء والجامعات بأهمية التعريب وأن يعملوا لأجله، ويرى مطلوب في دراسته أن الأمة العربية قادرة على تحقيق الشرطين السابقين. ففي هذه الدراسة أن الباحث قد أكد على دور النخبة السياسية والعملية وأهمية القرار السياسي في إنجاح عملية التعريب.

وفي دراسة حمّود (1982) وهي عبارة عن رسالة دكتوراة باللغة الإنجليزية بعنوان (التعريب في المغرب: دراسة حالة في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية). ويذكر حمود في هذه الدراسة بأن التعريب في المغرب يعاني من المشاكل التالية: سوء الصياغة اللغوية في التعريب وعدم المثابرة على تنفيذ عملية التعريب، نقص القوى البشرية العاملة في التعريب، النقص المفرداتي في المنتج المعرب. واعتبر حمّود المشاكل السابقة بأنها رئيسية وذكر بالإضافة إلى هذه المشاكل ما سمّاها مشاكل ثانوية وهي: قلة الدعم المادي، والفجوة ما بين اللغة العربية الفصحى واللغة العامية، وبالرغم من جميع المشاكل السابقة أكّد حمّود على ان عملية التعريب ممكنة ويرى مستقبل مشرق لعملية التعريب.

وأجرى حبيب جنحاني (1982) بعنوان (حداثة التعريب وأصالة الثقافة) وفيها يؤكد من خلال مناقشة استراتيجية التعريب في العالم العربي بأنه لا يمكن تحقيق عملية التعريب بدون قرار سياسي مُلزم على المستوى التشريعي وبأن هذه القرارات تعتمد في تطبيقها على وعي العامة والنخبة المثقفة.

وقام عبد الحق (1989) بدراسة باللغة الإنجليزية بعنوان (التعريب في الأردن) وفيها تناول أهمية القرار السياسي في تبني ونشر التعريب في الأردن، وخلص بأن الدراسات حول التعريب في الأردن تشير إلى أن هناك ضعفا في التواصل بين الجامعات وبين مجمع اللغة العربية الأردني حيث أنه لا يوجد هنالك إلزام للجامعات الأردنية لتبني ما يتم تعريبه من علوم، ويرى عبد الحق أن مثل هذه الفجوة ما بين الجامعات (بوصفها المستهلك الأول لمخرجات التعريب) من جهة ومجمع اللغة العربية الأردني من جهة أخرى لا يمكن تجسيرها إلاّ بقرار سياسي تتبناه على شكل تشريع لإجبار الجامعات على تبني مخرجات التعريب.

ويرى أنه بغياب هذا الدور الحيوي للسلطة فإن عملية التعريب لا يمكن أن تنجح وإن نجحت فإنها لن تكون مؤثرة.

وفي دراسة عبد المعطي بن طحيله (1983) وهي بعنوان (التوجهات اللغوية لدى متحدثي العربية والفرنسية في المغرب) يؤكد الباحث فيها أن البعض يتعلل باللغة كأحد أهم العوائق التي تواجه التعريب ويذكرون السلبيات التالية التي تعاني منها اللغة العربية، ويذكر بن طحيله أن هناك مشكلتين أساسيتين تواجهان التعريب هما: أولاً: أن سياسة التعريب

بالمقام الأول قرارات سياسية قبل أن تكون قرارات تعليمية، ثانياً: طبيعة اللغة العربية، حيث أن اللغة العربية من وجهة نظره تعاني من السلبيات الآتية:

1- ثنائية الاستخدام، وتعني أن اللغة الفصحى المكتوبة هي غير تلك المحكية.
2- لم يعد هناك الكثير ممن يتحدثون العربية الجاهلية.
3- أن العربية عاجزة عن استيعاب المصطلحات الحديثة حيث أنها لم تشهد تطوراً كبيراً منذ الحقبة الجاهلية.
4- إن المصطلحات العربية غير محددة بوضوح وذلك بسبب كثرة المترادفات.
5- إن العربية تفتقر للدقة والوضوح الضروريين للتحليل العلمي وبالتالي لا تصلح للنقاش العلمي.

ونرى في هذه الدراسة أن معظم السلبيات الواردة بحق اللغة العربية إنما هي سلبيات لمستخدمي اللغة وليس سلبيات نابعة من طبيعة اللغة العربية ذاتها وهذا ما ذهب إليه بن طحيله في دراسته أيضاً.

وفي دراسة عبد الرؤوف (1993) وهي بعنوان (الترجمة والتعريب: ضرورة قومية ملحة)، حيث تناول مشكلة التعريب وخلص إلى أن المشكلة الأساسية التي تواجه التعريب هي بالدرجة الأولى اجتماعية ولا يمكن أن تحل إلا بتبني قرار سياسي ملزم وقابل للتطبيق وفي المقام الثاني تأتي مشكلة التعريب من الناحية اللغوية العلمية. وقد أورد الباحث في دراسته الأسباب التالية التي تشكل مشكلة لغوية من وجهة نظره في التعريب:

1- التضارب المصطلحاتي في مخرجات التعريب في العالم العربي وبالتالي ينتج ما قد يسمى مصطلحات عربية علمية مختلفة لتدل على نفس الشيء.
2- عدم استقرار المنتج التعريبي وقلة نشره في العالم العربي الأمر الذي قد يربك عملية التعليم والبحث العلمي.

وفي هذا المقام نرى بأن الحل لمثل هذه المشكلة هو توحيد المرجعية التعريبية بمجمع واحد على مستوى العالم العربي وتكون مهمته توحيد جهود المجامع العربية في الدول العربية المختلفة، والعمل على نشر المنتج التعريبي بطريقة علمية وعملية.

وفي دراسة منجي سيدي (1985) والتي حملت عنوان (تنسيق التعريب في العالم العربي) توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن التعريب هو الرهان الأكبر للعرب خلال العقود القادمة وبأن نجاح التعريب يعتمد بشكل كبير على الجهود المشتركة للعرب في هذا المجال وأضاف أن هذه الجهود لن يكتب لها النجاح بدون الإرادة السياسية لدعم مجهودات مجامع اللغة العربية وتوحيدها، وهذا ما ذكرناه سابقاً لحل مشكلة توحيد المصطلح العلمي على مستوى العالم العربي.

وأكدت دراسة شكري فيصل (1983)، بعنوان (خطوات التعريب) على أهمية القرار السياسي لعملية التعريب وذكر أن هذا القرار هو قرار علمي تربوي بشري وقد أورد المبررات التالية لمثل هذا القرار:

1- إن منظمة اليونسكو تؤكد على أهمية استخدام اللغة القومية في التعليم في الدول النامية.
2- نجاح تجربة جامعة دمشق في استخدام اللغة القومية في تعليم العلوم المختلفة مثل الطب والهندسة... إلخ.
3- أهمية مثل هذا القرار في الحفاظ على الهوية والوحدة والكرامة العربية.

كما أورد الخطوات التالية لعملية التعريب:

أولاً: القرار السياسي.
ثانياً: التخطيط لهذا القرار.
ثالثاً: شروط وتطبيق القرار السياسي.
رابعاً: دراسة الصعوبات التي تواجه هذا القرار.

خامساً: متابعة التطبيق

ونرى في جميع الخطوات السابقة أنها تتعلق بأهمية تبني وبعث وتعزيز وتطبيق التعريب من خلال التدخل الحكومي من خلال سن وتبني التشريعات المناسبة.

وقد خلصت دراسة محمد البياض (1991) والتي حملت عنوان (دور بعض القطاعات الشعبية في تقدم عملية التعريب) إلى أن قلة الدور السياسي في عملية التعريب قد أثر في الوعي الشعبي بأهمية التعريب كما أنه أثر سلباً على الدافعية الإيجابية نحو التعريب.

ويذكر البياض في دراسته بأنه على مستوى العالم العربي فإنه هناك نقصا في التعاون بين مختلف المجامع والمؤسسات المشتغلة في مجال التعريب وسبب هذه المشكلة يعود إلى اختلاف الأنظمة العربية الحاكمة، وأن مثل هذا التعاون وإن وجد فإنه فردي وغير مؤثر في عملية التعريب.

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة فإننا نلاحظ أنها تشترك جميعاً في التأكيد على أهمية تبني قرار سياسي على المستوى الوطني من جهة، وعلى مستوى العالم العربي ككل من جهة أخرى، والذي من شأنه تعزيز عملية التعريب وبالتالي هذه الدراسة وفي هذا الإطار تسعى لمعرفة دعم السلطة التشريعية صاحبة الولاية في دعم مثل هذا القرار بعد أن تقوم الحكومة بتبنيه بالدرجة الأولى.

مجتمع الدراسة وأداتها:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من كافة أعضاء البرلمان الأردني الثالث عشر بشقيه النواب والأعيان، وتتكون أداة الدراسة من أربع صفحات مبنية على استبانة قام بتطبيقها عبد الحق (1986، 1989، 1993) كتبت باللغة العربية وتطلب من المشتركين وضع درجات لمجموعة من الجمل التي تقيس اتجاهاتهم نحو عملية التعريب وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وتتدرج استجابات الأفراد من (لا أوافق بشدة) ولها درجة واحدة إلى (موافق بشدة) ولها خمسة درجات.

قسمت الاستبانة إلى جزئين الجزء الأول يتألف من ستة متغيرات شخصية وديمغرافية لغايات المقارنة، أما الجزء الثاني فيتألف من 45 جملة تهدف للتعرف على اتجاهات الأفراد المتعلقة بتوجهاتهم نحو عملية التعريب في الأردن.

الصدق والثبات:

قام الباحثان بإجراء صدق تحكيمي لأداة الدراسة وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المختصين للتعرف على مدى ملاءمة أداة الدراسة لأهداف الدراسة، وبناءً على توصيات المحكمين قام الباحثان بتعديل بعض فقرات الاستبانة وإضافة فقرات أخرى وحذف بعض الفقرات إلى أن استقرت الاستبانة على وضعها النهائي. وللتأكد من مدى ثبات الاستبانة فقد تم تطبيق الأداة على ستة أعضاء اختيروا بطريقة عشوائية من أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا، حيث بلغت قيمة معامل الاتساق الداخلي لإجمالي فقرات الاستبانة ($\propto$ = □□)، مما يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها لأغراض الدراسة.

توزيع الاستبانة:

بعد الحصول على التصريح اللازم لإجراء هذا البحث، تمت زيارة عينة الدراسة عدة مرات، وخلال هذه الفترة قام الباحثان بإجراء مكالمات هاتفية ومقابلة بعض أعضاء المجلس التشريعي (الأعيان والنواب) شخصياً من أجل وضع الترتيبات لتوزيع الاستبانات.

قام الباحثان بتوزيع الاستبانة وتسليمها شخصياً لتشجيع أفراد مجتمع الدراسة على تعبئة الاستبانة.

وقد قام الباحثان بتوزيع ما مجموعه (80) استبانة، حيث عاد للباحثين (74) استبانة، وقد تم استبعاد استبانة واحدة لعدم كفاية المعلومات الواردة فيها، وعليه فقد خضع للتحليل (73) استبانة تمثل ما نسبته (91.25%) من الاستبانات الموزعة، وما نسبته (98.64%) من الاستبانات المستردة.

متغيرات البحث:

يتضمن البحث المتغيرات التالية:

أولاً: متغيرات مستقلة تتضمن العمر والمستوى التعليمي والانتماء الحزبي والعقيدة السياسية والسلطة (النواب والأعيان)، وعدد الدورات البرلمانية.

ثانياً: المتغيرات التابعة، واشتملت على سبعة متغيرات، تم تقييمها من خلال عدة فقرات وذلك كما يلي:

1- الصعوبات التي تواجهها عملية التعريب، وتم قياس هذه المتغيرات من خلال الفقرات ذوات الأرقام الفقرات 14، 17، 21، 41، 42.
2- دعم القرارات المتعلقة بالتعريب، وتقيسه الفقرات ذوات الأرقام 2، 4، 8، 9، 13، 22، 26.
3- التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن، وتقيسه الفقرات 6، 7، 12، 15، 37، 43.
4- المعربون ودعم اللغة العربية، وتقيسه الفقرات 1، 25، 28، 29، 30 31، 33، 34.
5- دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام مجمع اللغة بتعريبه، وتقيسه الفقرات، 3، 5، 10، 11، 16، 19، 27، 36، 39.
6- استخدام اللغة الأجنبية في الأعمال، وتقيسه الفقرات 18، 20، 24، 32، 35، 38.
7- استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية، وتقيسه الفقرات 23، 40، 44، 45.

تحليل بيانات الدراسة:

تمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعيةٍ SPSS حيث استخدم الباحثان الأساليب الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة.
2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على أسئلة الدراسة السبعة حيث تم تقسيم المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة إلى ثلاثة مستويات هي:
   - اتجاه مرتفع: إذا تراوح المتوسط الحسابي بين (3.5 – 5)
   - اتجاه متوسط: إذا تراوح المتوسط الحسابي بين (2.5–3.49)
   - اتجاه متدني: إذا كان الوسط الحسابي أقل من (2.5).
3- اختبار (t-test) واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) وذلك للإجابة عن السؤال الثامن للدراسة، وذلك للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية والديمغرافية لهم، كما تم استخدام اختبار نيومن كولز للتعرف على مصادر الفروق في استجابات أفراد مجتمع الدراسة في حالة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات السابقة.

خصائص أفراد مجتمع الدراسة:

تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أفراد مجتمع الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية والديمغرافية المدروسة والجدول التالي يوضح هذه الخصائص.

الجدول (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً للخصائص الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
العمر	30-40	5	6.8
	41-50	25	35.2
	أكثر من 50	43	58.9
المستوى التعليمي	دبلوم فأقل	14	19.2
	بكالوريوس أو دبلوم عالي	33	45.2
	ماجستير	11	15.1
	دكتوراه	15	20.5
الانتماء الحزبي	منتمون حزبياً	13	17.8
	غير منتمين حزبياً	60	82.2
العقيدة السياسية	إسلامي	12	16.4
	قومي	35	47.9
	إسلامي قومي	7	9.6
	شيوعي	3	4.1
	علماني	5	6.8
	عقائد سياسية أخرى	11	15.2
عدد الدورات البرلمانية	دورة واحدة	48	65.8
	2-4 دورات	23	31.5
	5 دورات فأكثر	2	2.7

يظهر الجدول رقم (1) أن 58.9% من أفراد مجتمع الدراسة أعمارهم فوق الـ50 سنة، مما يدل على تمرس وخبرة أفراد مجمتمع الدراسة. وبنظرة سريعة للجدول رقم (1) يتبين أن حاملي شهادة البكالوريوس أو الدبلوم العالي هم الفئة الأكثر تكراراً بين مجتمع الدراسة بنسبة 45.2%، كما أن 20.5% من أعضاء السلطة التشريعية يحملون شهادة الدكتوراه، مما يدل على أن أغلب أعضاء السلطة التشريعية هم مؤهلون أكاديمياً وعلمياً. أما ما يتعلق بالانتماء الحزبي لأفراد مجتمع الدراسة فقد أظهرت النتائج أن 82.2% لا ينتمون لأحزاب سياسية، وفي الواقع إن هذه النسبة أعلى مما هو متوقع، بينما نجد أن نسبة 17.8% فقط من أفراد مجتمع الدراسة ينتمون لأحزاب سياسية وهي نسبة لا تذكر أمام سابقتها.

كما أظهرت النتائج أن العقيدة القومية تمثل أعلى نسبة في المجلس التشريعي فهم يشكلون 47.9% من مجمل مجتمع الدراسة وهذا يمثل نصف مجتمع الدراسة تقريباً، كما يظهر الجدول أن ما نسبته 16.4% إسلاميين، أما بالنسبة للفئتين الشيوعية والعلمانية فهما 4.1% و6.8% على التوالي، وهذا يعكس السياسات القومية في الأردن كدولة إسلامية قومية، كما يظهر الجدول أن 9.6% من مجتمع الدراسة تمثل فئة الإسلامي القومي، وهناك نسبة 15.2% من مجتمع الدراسة ينتمون لعقائد سياسية أخرى، مثل المستقلين والوسطية...إلخ.

وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1) أن (65.8%) من أفراد مجتمع الدراسة يدخلون المجلس التشريعي لأول مرة وأن هذه هي الدورة البرلمانية الأولى لهم، في حين أن هناك ما نسبته 2.7% من مجتمع الدراسة انتخبوا لخمس دورات برلمانية أو أكثر، في حين أن هناك 31.5% من الأفراد تراوحت عدد الدورات البرلمانية التي وصلوا بها إلى قبة البرلمان بين 2 – 4 دورات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

قام الباحثان باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لتسلسل الأسئلة التي انطلقت منها الدراسة وفيما يلي توضيح للنتائج المتعلقة بكل سؤال من أسئلة الدراسة.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: هل هناك صعوبات تواجه عملية التعريب من وجهة نظر أفراد السلطة التشريعية؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بالفقرات التي تقيس السؤال الأول مرتبة تنازلياً.

الجدول (2)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية المتعلقة بالصعوبات التي تواجه عملية التعريب بترتيب تنازلي:

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أنه بإمكان اللغة العربية التعامل مع التطورات العلمية والتقنية الحديثة.	42	3.98	0.87
2	أعتقد أن استخدام اللغة العربية الفصحى لا يعيق البحث العلمي مقارنة باللغات الأجنبية كالإنجليزية.	41	3.97	0.84
3	أعتقد أنه بإمكان اللغة العربية التعامل مع المعطيات التكنولوجية الحديثة.	21	3.77	0.82
4	أعتقد أن الفجوة بين اللغة العربية المحكية والفصحى لا تعيق عملية التعريب.	14	3.12	1.27
5	أعتقد أن التكلفة المرتفعة لا تعيق عملية التعريب.	17	3.11	1.11
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة على كل المتغيرات			3.36	0.59

تظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (2) أن أعضاء السلطة التشريعية لا يرون وجود صعوبات رئيسية تواجه عملية التعريب في الأردن، (المتوسط = 3.36/ الانحراف المعياري = 0.59) ويظهر الجدول (2) أن السلطة التشريعية لها توجهات إيجابية بالنسبة للفقرات 41 بمتوسط يبلغ 3.98 و 3.97 وانحراف معياري 0.83 و 0.85 على التوالي، وهذا يشير إلى أن أعضاء السلطة التشريعية يرون أن اللغة العربية قادرة على التعامل مع التطورات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة لذلك فهم يعتقدون أن استخدام اللغة العربية الفصحى لا تعيق عملية التعريب وهذا يدعمه إجاباتهم عن الفقرة 21 (المتوسط = 3.77/ الانحراف المعياري = 0.82) وهنا أيضاً يشير مجتمع الدراسة إلى أن اللغة العربية قادرة على التعامل مع المعطيات التكنولوجية الحديثة، وهذا يتوافق في الواقع مع ما أشار إليه عبد الحق (1989) بعدم وجود عجز في اللغة العربية، وهي كأي لغة أخرى بإمكانها التكيف والتعامل مع حاجات متحدثيها.

ويرى مجتمع الدراسة أن التكلفة المادية تقف عائقاً أمام عملية التعريب، وهذا بالإمكان ملاحظته من خلال الإجابات عن الفقرة 17 (المتوسط = 3.11/ الانحراف المعياري = 1.11) وهذا يتفق مع الرؤيا المتعلقة بالتعريب فبعض أفراد مجتمع الدراسة يرون التعريب على أنه مشروع اقتصادي ذو تكلفة عالية وآخرون يرون أنه حاجة قومية بالإمكان تحقيقها تطوعياً، كأن تقوم المعاهد غير الحكومية بعملها مثل جمعية المترجمين الأردنيين (JTA).

أما بالنسبة لإجابات مجتمع الدراسة عن الفقرة 14 (المتوسط = 3.11/ الانحراف المعياري = 1.27) فإنها تظهر مستوى موافقة متوسط تجاه الفجوة بين اللغة العربية المحكية والفصحى كعائق لعملية التعريب، إن قيمة الانحراف المعياري المرتفعة تشير إلى أن بعض أفراد السلطة التشريعية غير متأكدين فيما إذا كانت هذه الهوة تعيق عملية التعريب أم لا، إن هذه النتيجة قد تتأثر بالدرجات المختلفة للوعي الحقيقي لمثل هذه الفجوة بين أفراد مجتمع الدراسة.

نستنتج من ذلك أن إجابات أفراد السلطة التشريعية المذكورة سابقاً تظهر أنهم يميلون لرفض وجود صعوبات تواجه علمية التعريب في الأردن، ومع ذلك فإن الباحثين ومن خلال مقابلتهما لأعضاء السلطة التشريعية قد توصلا إلى بعض الصعوبات التي تواجه عملية التعريب والتي لم يتم شمولها بفقرات الاستبانة، ومن هذه الصعوبات (الإرادة السياسية، وافتقار الأشخاص المسؤولين عن التعريب للإرادة)، وأن هاتين المشكلتين هما أهم مشكلتين تواجهان عملية التعريب.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل ستدعم السلطة التشريعية القرارات المتعلقة بالتعريب في الأردن؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بالفقرات التي تقيس السؤال الثاني مرتبة تنازلياً.

جدول (3)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية المتعلقة بدعم القرارات المتعلقة بالتعريب مرتبة تنازلياً:

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	إذا اقترح مجمع اللغة العربية قانوناً للعربية سأصوت لصالحه.	26	4.07	0.58
2	كوننا أعضاء في المجلس النيابي، أعتقد أن الأعضاء مسؤولون عن التعريب.	2	3.90	1.00
3	أعتقد بوجود علاقة بين اللغة والتشريعات.	13	3.76	0.96
4	أعتقد أن التعريب يجب أن يكون له علاقة بالتشريعات.	4	3.49	1.13
5	إن عملية التعريب مسألة لغوية بحتة ولا تربطها أي علاقة بالسياسة والتشريعات.	22	3.46	1.07
6	أعتقد أن التعريب يحتاج لتشريعات.	8	3.29	1.14
7	التعريب هو المسؤولية الوحيدة لمجمع اللغة العربية وأكاديميات أخرى في العالم العربي ويجب أن تربطه علاقة بالتشريعات.	9	2.59	1.07
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة على كل المتغيرات			3.47	0.64

واستناداً إلى النتائج الواردة في الجدول السابق، فقد أظهر أعضاء السلطة التشريعية مستوى متوسطاً من الموافقة على دعم التشريعات المتعلقة بالتعريب، وقد كان المتوسط الحسابي لإجمالي أفراد عينة الدراسة (3.47) وبانحراف معياري مقداره= 0.64، وتقترح هذه النتيجة أن مجتمع الدراسة غير متأكد من العلاقة بين التعريب والتشريعات، ومن الممكن أن يعني هذا أن أعضاء السلطة التشريعية غير مدركين لأهمية التعريب، وهذا يدعمه الإجابات على الفقرة 9 (المتوسط =2.59/ الانحراف المعياري = 1.07) وهذا يعني أن أعضاء السلطة التشريعية يجدون علاقة ضعيفة بين التعريب والتشريع، ولدعم هذا التفسير كان مجتمع الدراسة حذراً عند تناول موضوع السياسات التي تحصر عملية التعريب في إطار "مجمع اللغة العربية" ومجامع أخرى في الدول العربية. وعلى الرغم من إظهار أعضاء السلطة التشريعية ردوداً ذات مستوى متوسط بالنسبة لدعمهم للقرارات المتعلقة بالتعريب. فقد كانت ردودهم على الفقرة 26 (المتوسط = 4.07 / الانحراف المعياري = 0.58) تظهر مستوى أعلى من الموافقة على دعم قانون لصالح العربية، وهذا يشير إلى أن السلطة التشريعية تدعم بشدة فكرة تبني اللغة العربية، إن هذا التغاير يعكس حقيقة أن معظم أعضاء المجلس التشريعي غير مدركين للعلاقة بين فكرة التعريب و"قانون للتعريب" وأن هذا الدعم للعربية أتى نتيجة للفخر القومي باللغة الأم "العربية".

وقد أظهر أفراد مجتمع الدراسة عند إجابتهم عن الفقرة 2 (متوسط = 3.90 /وانحراف معياري = 1.00) كونهم سلطة تشريعية فهم يفترضون مسؤوليتهم عن التعريب، ومما يثير الإعجاب وجود تضارب في ردودهم مما يدل على أنه على الرغم من أن أفراد السلطة التشريعية يفترضون مسؤوليتهم عن التعريب فهم يفتقرون للاتفاق فيما بينهم على طبيعة هذه المسؤولية، ومن الممكن أن يكون هذا نتيجة لحقيقة أن بعض أفراد مجتمع الدراسة (كما ذكرنا سابقاً) لا يرون وجود علاقة بين اللغة والتعريب من جهة والتشريع من جهة أخرى، إن هذه الفكرة تدعمها ردودهم على الفقرات 4، 22، 8 لمتوسطات 3.49 ، 3.46 ، 3.29 على التوالي وانحرافات معيارية بقيمة 1.13 ، 1.07 ، 1.14 على التوالي، وهذا يدل على أن أفراد السلطة التشريعية يتفقون على وجود علاقة بين التشريعات والتعريب. وقد يكون ذلك لأن التشريعات المتعلقة باللغة القومية (العربية) ذات أهمية متدنية أو جدلية أقل من القطاعات التي لها تأثير سياسي ملموس كالأعمال العامة والدفاع.

ومن جهة أخرى يظهر مجتمع الدراسة من خلال إجاباتهم عن الفقرة 13 (متوسط = 3.67/ وانحراف معياري =0.96) مستوى أعلى من الموافقة على الاقتراح بوجود علاقة بين اللغة والتشريع، وفي الحقيقة أن الاختلاف بين إجاباتهم على الفقرة 13

والفقرات السابقة (4، 22، 8) من الممكن كما ذكرنا سابقاً أن يعزى إلى نتيجة للخلط بين مفهوم اللغة كنظام يتألف من رموز، والتعريب كعملية لغوية من أجل دعم وتحديث وترميز وإعادة إحياء...إلخ اللغة العربية على كافة المستويات.

وبناءً على ما تقدم، نستنتج أن أفراد السلطة التشريعية لديهم توجهات إيجابية بالنسبة لدعم القرارات المتعلقة بالتعريب، وأنهم على استعداد بأن يدعموا "قانون اللغة العربية".

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل ترى السلطة التشريعية أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بالفقرات التي تقيس السؤال الثالث مرتبة تنازلياً.

جدول (4)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية نحو التعريب وسيلة لإحياء الهوية والإرث العربي في اللغة والعلوم والأدب والفنون، مرتبة تنازلياً

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أن التعريب يحفظ الهوية العربية.	7	4.22	0.82
2	أعتقد أن التعريب يدعم الوجود العربي.	6	4.18	0.82
3	يدعم التعريب استخدام اللغة العربية الفصحى.	43	4.00	0.67
4	أعتقد أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الإرث العربي في التربية واللغة والعلوم.	12	3.48	1.07
5	أعتقد أن التجديد لا يمكن تحقيقه بدون اللغة الأم، لذا يجب أن تعرب لغة التدريس في كليات العلوم كالهندسة والطب...إلخ.	37	3.48	1.07
6	لو كان عندي أبناء لكنت أفضل إدخالهم جامعات حيث التدريس فيها باللغة العربية فقط.	13	3.15	1.24
المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة عن كل المتغيرات			3.83	0.62

يظهر الجدول رقم (4) أن أفراد السلطة التنفيذية يوافقون بشدة على اقتراح أن التعريب وسيلة لإحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن (متوسط = 3.83/ انحراف معياري = 0.62).

وتعكس هذه النتائج حقيقة أن كثيراً من القيم القومية لأي أمة مرتبطة بلغتها القومية، لذا فعلى سبيل المثال: إن الأمم التي تسعى لتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة اكتشاف هويتها القومية تعود في العادة إلى ثقافتها وأدبها ولغتها الأصلية، وفي الحقيقة فلقد وجدت أعلى نتيجة إيجابية قيست بالإجابات عن الفقرة 7 (متوسط = 4.22/ انحراف معياري = 0.82) وهذا يعطي دعماً إضافياً لما ذكر في الأعلى.

لقد كانت إجابات العينة قوية على الفقرة 6 بمتوسط = 4.18 وانحراف معياري = 0.82 وهنا يشير مجتمع الدراسة إلى أن التعريب يدعم الوجود العربي، وهذا يعني أن العربية لها وظائف أخرى غير كونها وسيلة اتصال، بمعنى أنها قوة توحيد تعكس هوية مستخدميها ووجودهم، وفي إجاباتهم عن الفقرة 43 (متوسط = 4.00 / انحراف معياري = 0.67) فقد وافقوا بإيجابية على فكرة أن التعريب يدعم استخدام اللغة العربية الفصحى مما يدل على أن التعريب يشجع الإبداع الأدبي واللغوي، وهذا أيضاً يدل على أن التعريب له وظائف رمزية مثل الاعتداد بالنفس والمكانة المرموقة والولاء للغة لأنه يدعم اللغة العربية الفصحى التي تعكس الوظائف الرمزية.

إن الإجابة عن الفقرة 12 (متوسط =3.97/ انحراف معياري = 0.82) تظهر أن مجتمع الدراسة يرى بوضوح أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الإرث العربي في التربية واللغة والعلوم، وفوق ذلك كله فإننا نستطيع أن نرى من خلال الفقرات 7، 6، 43 و 12 أن أفراد السلطة التشريعية لهم توجهات قوية متعلقة بالتعريب بالنسبة لقدرته على دعم الوجود العربي والعربية الفصحى والإرث العربي في العلوم واللغة والتربية، وعلى الرغم من هذه النظرة الإيجابية يبدو أن مجتمع الدراسة يبدي الحذر عند ربط التعريب باستخدام اللغة العربية لغة للتدريس في كليات العلوم كما هو واضح من خلال إجاباتهم على الفقرات 37 و15 وأظهر مجتمع الدراسة عند إجابتهم عن الفقرة 37 (متوسط = 3.48/ انحراف معياري = 1.07) أنهم غير متأكدين من نتائج استخدام اللغة العربية لغةً للتدريس في كليات العلوم مثل الفيزياء والطب...إلخ، إن هذه الحقيقة واضحة أكثر في الإجابات عن الفقرة 15 بـ (متوسط = 3.15/انحراف معياري = 1.24) أن مجتمع الدراسة يؤكد أنه غير متفق تماماً بالنسبة لفكرة إدخال أبنائهم جامعات تكون لغة التدريس فيها هي اللغة العربية فقط.

نستنتج من ذلك أن أعضاء السلطة التشريعية يرون أن التعريب وسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في اللغة والعلوم والأدب والفن.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل ترى السلطة التشريعية أن عملية التخطيط اللغوي للغة العربية ودعم عملية التعريب حاجة لا بد من تلبيتها؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بالفقرات التي تقيس السؤال الرابع مرتبة تنازلياً.

جدول (5)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية نحو الحاجة لدعم تخطيط اللغة العربية والمعربين مرتبة تنازلياً

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أعتقد أنه يجب علينا دعم مجمع اللغة مادياً عند مناقشة الميزانية العامة.	33	4.04	0.56
2	أعتقد أن التعريب واجب نيابي قومي.	34	4.03	0.73
3	أعتقد بوجود حاجة ملحة للتعريب.	1	4.02	0.83
4	أعتقد أن التعريب تجب مكافأته.	25	4.00	0.64
5	أعتقد أن التخطيط للتعريب لا يقل أهمية عن مجالات التخطيط الأخرى.	29	3.93	0.61
6	أعتقد أن تخطيط اللغة العربية يتضمن حالته.	31	3.84	0.76
7	أعتقد أن اللغة العربية تحتاج إلى تخطيط لأنها مهددة لغوياً.	30	3.33	0.98
8	أقترح أن الأساتذة الجامعيين يجب ألا يعينوا بالجامعات حتى يقوموا بترجمة	28	3.29	1.24

			رسائلهم الأجنبية إلى العربية.	
0.52	3.81		المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة على كل المتغيرات	

تناول السؤال الرابع للدراسة مسألة دعم السلطة التشريعية للتخطيط للغة العربية والتعريب، ويعرض الجدول السابق المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات السلطة التشريعية نحو الحاجة لدعم التخطيط للغة العربية والتعريب، وتظهر النتائج أن أعضاء السلطة التشريعية لديهم وجهة نظر إيجابية تتعلق بالحاجة لدعم تخطيط اللغة العربية والتعريب (متوسط = 3.81/ انحراف معياري = 0.52)، ومن أوجه هذا الدعم هو الدعم المالي وهذا ظاهر في الإجابات عن الفقرة 33 (متوسط = 4.15/ انحراف معياري = 0.56) وهذا يظهر موافقتهم واتفاقهم على فكرة أن المشرعين يجب أن ينادوا بدعم مجمع اللغة العربية مادياً عند مناقشة الميزانية العامة للدولة، وفي الفقرة 25 (متوسط = 4.04/ انحراف معياري = 0.65) اتفق مجتمع الدراسة على فكرة مكافأة المعربين.

ويظهر أفراد مجتمع الدراسة اتفاقاً كبيراً فيما بينهم على فكرة أن التعريب واجب السلطة التشريعية، وهذا واضح من خلال إجاباتهم عن الفقرة 34 (متوسط = 4.14/ انحراف معياري = 0,67) الذي يقترح أنهم مستعدون بأن يتبنوا ويشجعوا التعريب ويدعم هذه النتيجة أيضاً الإجابات عن الفقرات 29و31 ففي الفقرة 29 (المتوسط = 3.93/ انحراف معياري = 0.61) يعتبر مجتمع الدراسة أن التخطيط للتعريب هو مهم بقدر أهمية تخطيط المجالات الأخرى، ولدى مجتمع الدراسة توجهات إيجابية نحو التخطيط لحالة اللغة العربية، وفي الإجابات على الفقرة 31 (متوسط = 3.84/ انحراف معياري = 0.76) يظهر اتفاق كبير على فكرة التخطيط للغة العربية ويتضمن التخطيط لمكانة (status)، وهذا يتضمن بالتالي زيادة الوظائف المنوطة باللغة العربية وبالإمكان تحقيق ذلك بالسماح وتشجيع دمج عناصر مفردات لغات أخرى بعد أن يتم تعريبها بشكل كامل، بينما يجب على الحكومة المثابرة على إدخال اللغة العربية في كل المجالات، إن دمج المفردات من لغات أخرى يجب أن يكون جزءاً من العملية الطبيعية لإغناء العربية من خلال التعريب.

وتظهر الإجابات عن الفقرة 1 (متوسط = 4.02/انحراف معياري = 0.83) إن أفراد السلطة التشريعية لديهم توجهات إيجابية فيما يتعلق بفكرة أن التعريب حاجة ملحة في الأردن.

ومن جانب آخر يبدو على مجتمع الدراسة الحذر عندما ارتبطت مسألة التخطيط للغة العربية بالتهديدات اللغوية، ففي الإجابات على الفقرة 30 (متوسط = 3.33/انحراف معياري = 0.98) يظهر أفراد مجتمع الدراسة عدم تأكدهم فيما إذا كانت عملية تخطيط اللغة العربية يجب أن تأتي نتيجة التهديد اللغوي للعربية، أما بالنسبة للبطالة فلم تكن خارج المشهد إذ أن إجابات مجتمع الدراسة عن الفقرة 28 (متوسط = 3.29/ انحراف معياري = 1.24) تظهر أن الأفراد غير متفقين فيما بينهم فيما يتعلق بدعمهم لفكرة عدم تعيين أساتذة الجامعات حتى يقوموا بترجمة رسائلهم الأجنبية إلى العربية، إن عدم الاتفاق قد يعكس مسألة التوظيف في الأردن وهؤلاء الذين لم يوافقوا على هذا الاقتراح (كما أشاروا في المقابلة بعد الإجابة على الاستبانة) يرون هذا وسيلة لزيادة البطالة.

نستنتج من ذلك أن أعضاء السلطة التشريعية أقروا بوضوح أنهم يوافقون بشدة على اقتراح بأن دعم تخطيط اللغة العربية أو التعريب هي حاجات لا بد من تحقيقها، بالإضافة إلى أن النواب متحمسون أكثر فيما يتعلق بدعمهم التخطيط للغة العربية والتعريب من نظرائهم الأعيان.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل ستقوم السلطة التشريعية بدعم قانون يجبر المستهلكين لتبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه من مصطلحات؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بالفقرات التي تقيس السؤال الخامس مرتبة تنازلياً.

جدول (6)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بدعم أعضاء السلطة التشريعية لمشروع قانون يجبر الأطراف المعنية بالتعريب مرتبة تنازلياً

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يقر الدستور الأردني أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية لذا يجب أن تستخدم في كافة المجالات في الأردن.	3	4.20	0.85
2	لا أعتقد أن التعريب مضيعة للوقت والمال.	39	4.06	0.61
3	إذا تم إصدار تشريع يتعلق بالتعريب فيجب أن يسد الفجوة بين المعربين والمستهلكين في مجالات مختلفة.	10	4.04	0.48
4	أعتقد أن السلطة التشريعية يجب أن تفعّل التعريب من خلال قوانين تجبر الأطراف المهتمة بذلك.	5	3.80	0.91
5	سوف أُسر لو تم تدريس مواد العلوم باللغة العربية.	19	3.75	0.98
6	أعتقد أنه يجب اتخاذ قرار سياسي تجبر بموجبه الجامعات على استخدام العربية الفصحى لتدريس مواد العلوم.	27	3.49	1.11
7	أعتقد أن استخدام اللغة العربية كلغة التدريس في كليات العلوم سوف يزيد من إبداع الطلبة.	16	3.47	1.14
8	أعتقد أن السلطة التشريعية يجب أن تنادي بتشريعات لدعم جهود التعريب.	36	3.12	0.94
9	إذا تم اتخاذ قرار لتعريب التدريس في كليات العلوم فيجب أن يكون إجبارياً.	11	2.70	1.06
	المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة على كل المتغيرات		3.64	0.56

تناول السؤال الخامس دعم السلطة التشريعية لقانون يجبر المستهلكين على تبني ما تم تعريبه في مجالات الحياة المختلفة، ومن الواضح من خلال الجدول أعلاه أن أعضاء السلطة التشريعية لهم توجهات إيجابية نحو دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما تم تعريبه (متوسط = 3.64/انحراف معياري = 0.56) وهذا يدل على أنه إذا كان هناك قانون لإدخال استخدام العربية في الجامعات ولمستهلكين آخرين، ويجبر هؤلاء على استخدام ما تم تعريبه فستقوم السلطة التشريعية بالتصويت لصالحه، وهذا يعكس الاعتقاد بأن الإنجازات الفردية والمجمعية ما هي إلا إحدى وظائف الاستخدام الحصري للغة الأم (العربية) والذي بدوره مبني على افتراض أن اللغة هي التي تعبر عن أفكارهم وتشكل مهاراتهم التحليلية والمهارات المتعلقة باتخاذ القرار وتقرر نوعية درجة اتصالهم فيما بينهم.

وتضيف الإجابات على الفقرات 3، 39، 10، 5 مزيداً من المصداقية، ففي الفقرة 3 (المتوسط = 4.20/الانحراف المعياري = 0.85) يوافق مجتمع الدراسة على أن اللغة العربية يجب أن تستخدم في كل المجالات في الأردن لأن الدستور الأردني يقر اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية، وبأخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار فإن الإجابات عن الفقرة 39 (متوسط = 4.06/انحراف معياري = 0.61) يظهر مجتمع الدراسة اتفاق بقوة على أن التعريب ليس مضيعة للوقت والمال وبالنسبة للفقرة 10 (متوسط 4.04/انحراف معياري = 0.48) فإنها تظهر أن أفراد السلطة التشريعية يدعمون بشدة القانون الذي سيسد الفجوة بين المعربين والمستهلكين في مختلف الحقول، على الرغم من ذلك فإن مجتمع الدراسة يفضل عدم ربط المعنيين أو المتأثرين بمثل

هذا القانون كما هو واضح من الإجابات على الفقرة 11 (متوسط = 2.7/انحراف معياري = 1.06) ومن الواضح وجود قبول ضعيف نسبياً لقانون إجباري يرغم الجامعات على تبني ما تم تعريبه في لغة تدريس العلوم، هذه النتيجة وعلى الرغم من أنها تناقض نتائج الفقرات 3، 39، 10 فإننا نستطيع تفسيرها بالصراع بين أفراد مجتمع الدراسة فيما يتعلق بإجبارية القانون: فيما إذا كان يجب أن يكون إجبارياً أم يتبع الاختيار في هذا الجانب.

ومن جانب آخر، فإن آراء أفراد السلطة التشريعية تميل إلى الشدة مع المسؤولين عن التعريب مثل مجمع اللغة العربية كما يظهر في الفقرة 5 (متوسط = 3.80 /انحراف معياري = 0.91) وبذا نرى أن أعضاء السلطة التشريعية لديهم توجهات إيجابية بالنسبة لفرض استخدام العربية على الأطراف المعنية من خلال تشريعات ناظمة، وكما هو واضح في الفقرة 19 (متوسط = 3.74، انحراف معياري = 0.98) فإن أعضاء السلطة التشريعية يحبذون فكرة استخدام اللغة العربية بتدريس المواد العلمية.

وتدل هذه النتيجة على رغبة غالبية أعضاء البرلمان بتطبيق التعريب، أما الأقلية الذين لا يرغبون في رؤية مواد العلوم تدرس باللغة العربية، فمن الممكن أنهم من جانب خائفين من أن يفقد التدريس جزءاً من نوعيته ومن جانب آخر يخافون من قلة المصادر والأعمال المتوفرة في اللغة العربية.

وكما ذكر سابقاً، على الرغم أن الأغلبية يبدون سعادة باستخدام اللغة العربية في كليات العلوم، لكنهم ليسوا على استعداد بأن يرغموا الكليات لتبني اللغة العربية كلغة للتدريس فيها، وهذا من الممكن بسبب افتقارهم للوعي بحاجات طلاب كليات العلوم، ومن خلال الفقرة 27 (متوسط = 3.49/انحراف معياري = 1.11) نرى أن أعضاء السلطة التشريعية يتفقون على اقتراح أنه يجب اتخاذ قرار سياسي لإجبار الجامعات على استخدام العربية الفصحى في تدريس مواد العلوم، وهذا يؤكد على وجود نقص في الاتفاق فيما بينهم (انحراف معياري 1.11) فيما يتعلق بمسألة دعمهم لقانون إجباري يفرض على الجامعات استخدام اللغة العربية الفصحى في تدريس العلوم.

إن الاختلاف بين الإجابات على الفقرات 3 و27 تدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يميزون بين استخدام اللغة العربية الفصحى كلغة التدريس واستخدام العربية كلغة رسمية للدولة دستورياًِ، وتظهر عينة الدراسة درجة معتدلة في قبول اقتراح أن التجديد والتقدم يحقق بنجاح باللغة الأم فقط، وتظهر الفقرة 16 (متوسط = 3.47/انحراف معياري = 1.14) اتفاقهم على أن استخدام العربية لغة للتدريس في كليات العلوم سوف يزيد من إبداع الطلبة وأن هذا قد لا يشير إلى أن أفراد مجتمع الدراسة يؤمنون بأن التطور لا يمكن تحقيقه باللغة العربية، ولكن لأن معظم التطورات والإبداعات وبالأخص التكنولوجية تم إجراؤها في مجتمعات لغتها أجنبية، فإنهم يعتقدون أن هذه اللغات الأجنبية مناسبة أكثر للتطور من اللغة العربية.

إن أعضاء السلطة التشريعية يبدون غير متأكدين فيما إذا كان يجب عليهم المناداة من أجل قوانين تدعم جهود التعريب أم لا، ففي الفقرة 36 (متوسط = 3.12/ انحراف معياري = 0.94) نجد اتفاقاً قليلاً نسبياً على اقتراح أنهم يجب أن ينادوا بقانون سيدعم التعريب، في الحقيقة فإن أحد أفراد مجتمع الدراسة أقر بأن "التعريب ليس مشكلة وإن إعطاءها مثل هذا الاهتمام هو مضيعة للوقت، فالتعريب لا يستطيع أن يلحق بركب التطورات التكنولوجية السريعة المستمرة".

نستنتج من ذلك أن المعطيات في الجدول (6) تبين بكل وضوح أن السلطة التشريعية تفضل دعم قانون يجبر الأطراف المعنية بشكل رسمي للقيام بواجبها، وتبين المعطيات أيضاً أن مجتمع الدراسة يميز بين العربية كلغة رسمية والعربية كلغة للتدريس في الجامعات.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل ترى السلطة التشريعية أن استخدام اللغة الأجنبية في التكنولوجيا والأعمال والصناعة والتجارة دليلاً على التطور؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بالفقرات التي تقيس السؤال السادس مرتبة تنازلياً.

الجدول (7)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتوجهات أفراد السلطة التشريعية نحو استخدام لغة أجنبية في التكنولوجيا والأعمال والصناعة والسياحة والتجارة مرتبة تنازلياً

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	لا أشعر بالفخر عندما أرى الدعايات الإعلامية تعرض بلغة أجنبية في وسائل الإعلام.	32	4.14	0.93
2	أعتقد أن التعريب لا يعيق نقل التكنولوجيا وتقدمها.	38	4.00	1.74
3	أعتقد أنه لا يجب علينا تسمية المدن والقرى والأماكن السياحية بأسماء أجنبية لأن هذا لن يروج للأردن في الحقل السياحي.	35	3.89	1.12
4	أعتقد أن التعريب علامة للتقدم في الأردن.	18	3.59	0.90
5	أعتقد أن استخدام اللغات الأجنبية في التجارة ليست مؤشراً على التطور.	24	3.27	1.11
6	أعتقد أننا بحاجة للتعريب لأنها الوسيلة الوحيدة لتطورنا.	20	3.04	1.01
	المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة على كل المتغيرات		3.65	0.59

تعامل السؤال السادس مع مفهوم استخدام اللغات الأجنبية في التكنولوجيا والأعمال والتجارة والسياحة والصناعة كمؤشر للتقدم ومن الواضح عند مراجعة النتائج الواردة في الجدول السابق (المتوسط = 3.65 /انحراف معياري = 0.59) إن أعضاء السلطة التشريعية لا يرون استخدام اللغة الأجنبية كمؤشر للتقدم في المجالات المذكورة مسبقاً.

ففي مجال التكنولوجيا يشير مجتمع الدراسة أنهم لا يرون التعريب (بالمقارنة مع اللغات الأجنبية) كعائق أمام التقدم التكنولوجي، وفي إجاباتهم عن الفقرة 38 (متوسط = 4.00/انحراف معياري = 1.74) يتفق مجتمع الدراسة بشدة على أن التعريب لا يعيق نقل التكنولوجيا وتقدمها، وفي الحقيقة إنّ استخدام الناس للغة أجنبية في التكنولوجيا والتدريس قد يخلق شعوراً بالدونية أمام مستخدمي تلك اللغة.

وأظهر أفراد مجتمع الدراسة عند إجابتهم عن الفقرة 32 (متوسط = 4.14/انحراف معياري = 0.93) إنهم لا يشعرون بالفخر عندما يرون إعلانات باللغة الأجنبية في وسائل الإعلام، وهذا يدل على عدم ترحيبهم باستخدام لغات أجنبية للترويج للمنتجات وبالأخص عندما تكون هذه الدعايات موجهة لأشخاص لغتهم الأم هي العربية.

أما في مجال السياحة فقد أكد أفراد مجتمع الدراسة على أن استخدام اللغة العربية يروج للأردن سياحياً أكثر من اللغات الأجنبية الأخرى، وفي ردهم على الفقرة 35 (متوسط = 3.99/انحراف معياري = 1.12) أكد أفراد مجتمع الدراسة أن استخدام أسماء أجنبية للمدن والقرى والأماكن السياحية ومعالم سياحية أخرى لن يروج للأردن سياحياً، إن السبب وراء ذلك كما أشار إليه بعض الأفراد هو أن السياح يهتمون بتجريب ثقافات وحضارات وعادات وتقاليد أخرى وليس في زيارة ثقافتهم في مناطق أخرى من العالم.

أما في مجال التجارة كان أفراد مجتمع الدراسة غير متحمسين لاستخدام العربية بالمقارنة مع اللغات الأجنبية، حيث أظهر أفراد مجتمع الدراسة في إجابتهم عن الفقرة 24 (المتوسط = 3.27/انحراف معياري = 1.11) موافقة متدنية على اقتراح أن استخدام اللغات الأجنبية في التجارة ليست إشارة على التقدم، إن هذا الاتفاق كان نتيجة لطبيعة عمل بعض أفراد مجتمع الدراسة. وفي الواقع إن تبني لغة أجنبية قد يدعم التطور الاجتماعي والسياسي إذا كان الناس على أتم الاستعداد لاستخدامها لمصلحتهم الخاصة، حيث

إن اللغة الأجنبية لا تتلاءم مع البنية والثقافة اللغوية للأفراد المستعيرين لها، فإنها بالنتيجة ستكون عامل إعاقة أمام التقدم بدلاً من إحرازه.

وكان أفراد مجتمع الدراسة حذرين عندما عرضت فكرة أن التعريب هي الوسيلة الوحيدة للتطور، حيث أظهروا في إجاباتهم على الفقرة 20 (متوسط = 3.04/انحراف معيراي = 1.01) اتفاقاً قليلاً نسبياً على أن التعريب هو الوسيلة الوحيدة للتطور، وهذا قد يدل على أنهم يرون التعريب وسيلة للتطور بالإضافة إلى وسائل أخرى، وتؤكد الفقرة 18 (متوسط = 3.59/انحراف معياري = 0.9) هذه الفكرة وباتفاق كبير على أن التعريب هو إشارة للتطور في الأردن لكن ليس وسيلة التطور الوحيدة.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال السابع: ما توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو استخدام لغة أجنبية في حياتهم اليومية؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بالفقرات التي تقيس السؤال السابع مرتبة تنازلياً.

الجدول (8)

المتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بتوجهات أفراد السلطة التشريعية نحو استخدام لغة أجنبية في تواصلهم اليومي مرتبة تنازلياً

الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	إن التعريب كما أراه لا يعني تجاهل تعلم لغات أجنبية.	40	4.08	0.80
2	لا أفضل استخدام مصطلحات أجنبية في تواصلي اليومي.	45	4.05	0.72
3	إذا خيرت بين استخدام كلمة "كمبيوتر" ومع ما يقابلها بالعربية "حاسوب" لاخترت كلمة "حاسوب".	23	3.85	0.79
4	لا أفضل استخدام مصطلحات أجنبية في أعمالي.	44	3.68	1.05
	المتوسط والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة على كل المتغيرات		3.92	0.65

تناول السؤال السابع توجهات أفراد السلطة التشريعية فيما يتعلق باستخدام لغة أجنبية في تواصلهم اليومي، وبالعودة للنتائج الواردة في الجدول رقم (8) يتبين لنا أن مجتمع الدراسة له توجهات سلبية (متوسط = 3.92/انحراف معياري = 0.65) فيما يتعلق باستخدام لغات أجنبية في الإطار الاجتماعي، وهذا تدعمه إجاباتهم على الفقرات 45، 23، 44 أما في الفقرة 45 (متوسط = 4.05/انحراف معياري = 0.72) فقد رفض مجتمع الدراسة بشكل واضح اقتراح أنهم يفضلون استخدام مصطلحات أجنبية في تواصلهم اليومي، وقد ذكر بعضهم أنهم يرون هذه العملية مظهراً غير مرحب به من الغربنة (westernization) وهم يعبرون عن اعتقاداتهم أن اللغة التي يستخدمها الناس في أي مجتمع والحالة التي تستخدم بها تقرر بشكل لافت سمة ومستوى تطورهم السياسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من هذا الرفض يعتبر مجتمع الدراسة أن تعلم لغة أجنبية حاجة لا تتعارض مع التعريب، كما يظهر في إجاباتهم عن الفقرة 40 (متوسط 4.08، انحراف معياري 0.80)، فهم لا يرون التعريب مانعاً لتعلم لغة أجنبية، وفي إجاباتهم على الفقرة 23 (متوسط = 3.85/ انحراف معياري = 0.79) فقد أظهر أفراد مجتمع الدراسة تجاوباً إيجابياً نسبياً فيما يتعلق باستخدام كلمات أجنبية لاختراعات تكنولوجية حديثة مثل "كمبيوتر" بدلاً من استخدام ما يقابلها في اللغة العربية "حاسوب"، إن هذه الإجابة قد تدل على أن الكلمة المقابلة في العربية تكون شاذة وغريبة، ليس فقط لكلمة "حاسوب" وإنما لكلمات أخرى بالمثل.

ويظهر أن أفراد مجتمع الدارسة لا يفضلون استخدام مصطلحات أجنبية في الأعمال، ففي الفقرة رقم 44 (متوسط = 3.68 /انحراف معياري = 1.05) يتبيّن أنهم لا يحبذون استخدام مصطلحات أجنبية في الأعمال، ومن جانب آخر، تؤكد قيمة الانحراف

المعياري، على عدم الاتفاق بين أفراد مجتمع الدراسة على استخدام مصطلحات أجنبية في الأعمال، وهذا من المحتمل بسبب – كما ذُكر سابقاً– طبيعة أعمال بعض أفراد مجتمع الدراسة.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد مجتمع الدراسة على أداة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية التالية: العمر والتعليم والانتماء الحزبي والعقيدة السياسية وعدد الدورات البرلمانية والسلطة (النواب والأعيان)؟**

للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للخصائص الشخصية في استجابات أفراد مجتمع الدراسة على المتغيرات التابعة للدراسة والتي تم تناولها في أسئلة الدراسة السبعة السابقة، فقد قام الباحثان باستخدام اختبار (t) واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدراسة مدى وجود مثل هذه الفروق وذلك للإجابة عن السؤال الثامن للدراسة، وفيما يلي توضيح للنتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة:

أ– نتائج اختبار (t) للفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير السلطة:

الجدول (9)

نتائج اختبار "t" لتأثير السلطة في توجهات أعضاء السلطة التشريعية بالنسبة للتعريب:

السلطة / المتغيرات	النواب	الأعيان	قيمة t	دلالة t
	المتوسط	المتوسط		
الصعوبات التي تواجه عملية التعريب.	3.61	3.88	1.42	0.15*
دعم القرارات المتعلقة بالتعريب.	3.51	3.33	1.41	0.16*
التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية في الأدب والفن.	3.92	3.48	2.59	0.01*
المعربون ودعم اللغة العربية.	3.90	3.45	3.11	0.03*
دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع.	3.75	3.26	3.25	0.02*
استخدام اللغة الأجنبية في الأعمال.	3.70	3.48	1.36	0.13*
استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية.	4.01	3.57	2.56	0.02*

* إشارة لوجود فرق ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\le 0.05\ \propto$

يظهر الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \le \propto$ في أربعة متغيرات من المتغيرات التي تناولتها الدراسة تعزى لمتغير السلطة؛ الأعيان أو النواب، حيث أن هناك اتجاهات أكثر إيجابية لدى النواب من الأعيان نحو هذه المتغيرات وبفروق جوهرية وذات دلالة إحصائية. فهناك اختلافات تعزى لمتغير السلطة نحو التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية والإرث العربي في العلوم والأدب والفن، ويبدو أن متغير السلطة له تأثير على دعم تخطيط اللغة العربية والمعربين، إن هذه الاختلافات من المحتمل أن تكون نتيجة للاختلافات في السياسات المتبناة والمطبقة والمنفذة من قبل كل من مجلس الأعيان ومجلس النواب الذين يمثلون قطاعين مختلفين من المجتمع، فالنواب يمثلون حاجات أولئك الذين قاموا بانتخابهم ومن ضمنهم المعربين والمستهلكين للتعريب وبالمقابل فإن مجلس الأعيان يمثلون سياسة مختلفة وبالتالي فإن التزامهم تجاه الآخرين أقل.

كما أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتوجهات أعضاء السلطة التشريعية نحو قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه، إن توجهات السلطة التشريعية بالنسبة لاستخدامهم الاجتماعي للغة أجنبية تخضع للاختلافات التي تعزى للسلطة بمعنى أن النواب يظهرون دافعية أقل من الأعيان بالنسبة لاستخدام لغات أجنبية.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بإجابات أفراد السلطة التشريعية على المتغيرات المتعلقة بالصعوبات التي تواجه عملية التعريب ودعم القرارات المتعلقة بالتعريب واستخدام اللغة الأجنبية في الأعمال. فإنه لا توجد أي اختلافات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير السلطة مما يدل على وجود اتفاق وانسجام بين أفراد مجتمع الدراسة فيما يتعلق بإجاباتهم عن هذه المتغيرات، وفي الحقيقة أن هذه المتغيرات ذات اتجاه عام بمعنى أنها لا تحدد أياً من الأبعاد في مجال التعريب، وبالتالي فإنه ليس مفاجئاً عدم وجود فروق بين أفراد مجتمع الدراسة فيما يتعلق بإجاباتهم على هذه المتغيرات.

ب- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير العمر:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي وذلك لدراسة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير العمر والجدول التالي يوضح النتائج المتعلقة بهذا المتغير:

الجدول (10)

نتائج تحليل ANOVA لتأثير العمر في توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب

العمر / المتغيرات	30-40 متوسط	41-50 متوسط	أكثر من 50 متوسط	قيمة f	دلالة f
الصعوبات التي تواجه عملية التعريب.	3.07	3.53	3.56	0.13	0.88
دعم القرارات المتعلقة بالتعريب.	3.26	3.56	3.44	1.33	0.33
التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية في الأدب والفن.	3.43	3.39	3.82	1.42	0.25
المعربون ودعم اللغة العربية.	3.82	3.94	3.72	1.46	0.24
دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع.	3.60	3.67	3.57	0.88	0.42
استخدام اللغة الأجنبية في الأعمال.	3.83	3.66	3.63	0.25	0.77
استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية.	3.75	4.02	3.88	0.54	0.58

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \leq \propto$ تعزى للعمر، وبالتالي فإن أفراد السلطة التشريعية لديهم نفس التوجهات بالنسبة للتعريب بغض النظر عن أعمارهم.

في الحقيقة إن مثل هذه النتيجة متوقعة لأن معظم أفراد مجتمع الدراسة (58.9%) ينتمون للفئة العمرية الأعلى (50 سنة فأكثر) والذي يدل على عدم وجود فجوة عمرية بين أفراد مجتمع الدراسة والتي قد تؤثر في إجاباتهم.

ج- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير عدد الدورات البرلمانية:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي وذلك لدراسة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير عدد الدورات البرلمانية والجدول التالي يوضح النتائج المتعلقة بهذا المتغير:

الجدول (11)

نتائج تحليل ANOVA لتأثير عدد الدورات التي خدمها عضو السلطة التشريعية في توجهاتهم نحو التعريب

عدد الدورات البرلمانية / المتغيرات	دورة واحدة	2-4 دورات	5 دورات فأكثر	قيمة f	دلالة f
	متوسط	متوسط	متوسط		
الصعوبات التي تواجه عملية التعريب.	3.63	3.40	3.50	1.11	0.33
دعم القرارات المتعلقة بالتعريب.	3.41	3.58	3.71	1.39	0.25
التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية في الأدب والفن.	3.83	3.79	4.17	0.34	0.71
المعربون ودعم اللغة العربية.	3.84	3.72	3.93	0.41	0.67
دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع.	3.64	3.62	3.83	0.12	0.87
استخدام اللغة الأجنبية في الأعمال.	3.69	3.54	4.00	0.81	0.45
استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية.	3.98	3.73	4.25	1.33	0.27

يظهر الجدول السابق عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \propto$ بين إجابات أفراد السلطة التشريعية تعزى لعدد الدورات البرلمانية التي مروا بها فيما يتعلق بتوجهاتهم نحو التعريب وهذا يعني وجود اتفاق في توجهتهم نحو التعريب.

د- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي وذلك لدراسة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي والجدول التالي يوضح النتائج المتعلقة بهذا المتغير.

الجدول (12)

نتائج تحليل ANOVA لتأثير المتسوى التعليمي على توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب

المستوى التعليمي / المتغيرات	دبلوم أو أقل	بكالوريوس أو دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	قيمة f	دلالة f
	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط		
الصعوبات التي تواجه عملية التعريب.	3.49	3.49	3.53	3.77	0.87	0.46
دعم القرارات المتعلقة بالتعريب.	3.47	3.42	3.36	3.68	1.49	0.23
التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية في الأدب والفن.	3.96	3.77	3.54	4.08	2.04	0.12
المعربون ودعم اللغة العربية.	3.81	3.83	3.53	3.99	1.80	0.16
دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع.	3.62	3.64	3.36	3.88	2.00	0.14
استخدام اللغة الأجنبية في الأعمال.	3.55	3.62	3.63	3.86	0.77	0.51
استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية.	4.84	3.87	3.87	4.13	0,68	0,56

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فإن نتائج تحليل التباين الأحادي المبينة في الجدول أعلاه تظهر بشكل غير متوقع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمستوى أفراد السلطة التشريعية التعليمي فيما يتعلق بتوجهاتهم نحو التعريب.

وقد يدل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية – بغض النظر عن المستوى التعليمي– أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن اللغة القومية والرسمية في الأردن هي العربية، فيجب تطويرها وإثراؤها على أساس وجود العربية ولغات أخرى.

هـ- نتائج اختبار ت (t) لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير الانتماء الحزبي

تم استخدام اختبار ت (t) وذلك لدراسة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الانتماء الحزبي والجدول التالي يوضح النتائج المتعلقة بهذا المتغير.

الجدول (13)

نتائج اختبار "t" لتأثير السلطة في توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب

الحزب / المتغيرات	عدم وجود انتماء حزبي	انتماء حزبي	قيمة t	دلالة t
	المتوسط	المتوسط		
الصعوبات التي تواجه عملية التعريب.	3.50	3.79	1.58	0.06
دعم القرارات المتعلقة بالتعريب.	3.43	3.69	1.86	0.04*
التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية في الأدب والفن.	3.78	4.09	1.63	0.06
المعربون ودعم اللغة العربية.	3.76	4.05	1.84	0.04*
دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع.	3.61	3.78	0.94	0.18
استخدام اللغة الأجنبية في الأعمال.	3.63	3.85	1.22	0.11
استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية.	3.89	4.11	1.77	0.04*

(*) تشير إلى وجود فروق إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \propto$

يظهر الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الولاء الحزبي فيما يتعلق بمتغيرات (دعم القرارات المتعلقة بالتعريب، المعربون ودعم اللغة العربية، استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية) حيث كان الأفراد المنتمون حزبياً أكثر توجهاً لدعم هذه المتغيرات.

أي أن الانتماء الحزبي يولد دافعية وحماس أكثر لدعم تعريب اللغة العربية والمعربين لدى المنتمين إليه من الذين لا ينتمون لأي حزب، كما أشار الأفراد المنتمون حزبياً بأنهم لا يحبذون استخدام لغات أجنبية، وبالإمكان تفسير ذلك على أن هؤلاء يحبذون استخدام لغتهم القومية، وبالنتيجة يدعمون التعريب. وقد يدل ذلك أيضاً على أن الهوية والاعتزاز الوطني لا يمكن التعبير عنها إلا من خلال اللغة الأم (العربية).

ومن جانب آخر، ففي باقي المتغيرات المستقلة فإنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وبكلمات أخرى يبدو أن الانتماء الحزبي لا تربطه علاقة بتوجهات أفراد السلطة التشريعية بالنسبة للتعريب في المجالات الآتية: الصعوبات التي تواجهها عملية التعريب، العربية كوسيلة لإعادة إحياء الإرث والهوية العربية في العلوم والأدب والفن، دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام مجمع اللغة العربية بتعريبه، وأخيراً اعتبار استخدام لغة أجنبية في التجارة والأعمال والسياسة والصناعة مؤشراً للتطور.

و- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير العقيدة السياسية:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي وذلك لدراسة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير العقيدة السياسية والجدول التالي يوضح النتائج المتعلقة بهذا المتغير.

الجدول (14)

نتائج تحليل ANOVA لتأثير العقيدة السياسية في توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب

العقيدة السياسية / المتغيرات	إسلامي	قومي	إسلامي قومي	شيوعية	علمانية	غيرها	قيمة f	دلالة f
	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط		
الصعوبات التي تواجه عملية التعريب.	3.65	3.54	3.52	3.47	3.48	3.58	0.99	0.99
دعم القرارات المتعلقة بالتعريب.	3.88	3.35	3.57	3.33	3.17	3.52	3.37	0.01*
التعريب كوسيلة لإعادة إحياء الهوية في الأدب والفن.	4.19	3.68	4.00	3.83	3.40	3.97	2.02	0.09
المعربون ودعم اللغة العربية.	4.19	3.74	3.83	3.54	3.37	3.83	2.48	0.04*
دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع.	4.10	3,50	3,47	3,59	3,26	3.81	3.22	0.01*
استخدام اللغة الأجنبية في الأعمال.	4.06	3.47	3.64	3.67	3.10	3.52	2.31	0.06
استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية.	4.29	3.85	3.71	4.17	3.75	3.85	1.81	0.33

* إشارة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \leq \propto$

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العقيدة السياسية في ثلاثة مجالات من المجالات التي تناولتها الدراسة وهي (دعم القرارات المتعلقة بالتعريب، المعربون ودعم اللغة العربية،و دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع)، في حين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العقيدة السياسية في توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو التعريب تعزى لبقية الجوانب التي تناولتها الدراسة وهي: (الصعوبات التي تواجه عملية التعريب، التعريب كوسيلة لإحياء الهوية في الأدب والفن، استخدام اللغة الأجنبية في الأعمال، استخدام اللغة الأجنبية في مجالات الحياة اليومية).

وللتعرف على مصادر الفروق في المجالات التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العقيدة السياسية تم استخدام اختبار المقارنة البعدية (post - hoc) وفقاً لمعادلة نيومان كولز وذلك لدراسة أثر العقيدة السياسية على توجهات أفراد السلطة التشريعية في كل مجال من المجالات التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية، ويشير الجدول التالي إلى نتائج هذا الاختبار المتعلقة بدعم القوانين المتعلقة بالتعريب.

الجدول (15)

نتائج تحليل نيومان كولز للمقارنة البعدية (post-hoc) لتأثير العقيدة السياسية في توجهات أفراد السلطة التشريعية نحو دعم قوانين تتعلق بالتعريب

العقيدة	إسلامي وسط حسابي 3.88	قومي وسط حسابي 3.35	إسلامي قومي وسط حسابي 3.57	شيوعي وسط حسابي 3.33	علماني وسط حسابي 3.17	غيرها وسط حسابي 3.52
إسلامي **وسط حسابي** 3.88	–	*0.53	0.31	*0.55	*0.71	0.36
قومي **وسط حسابي** 3.35	–	–	0.22	0.02	0.18	0.17
إسلامي قومي **وسط حسابي** 3.57	–	–	–	0.24	0.40	0.05
شيوعي **وسط حسابي** 3.33	–	–	–	–	0.16	0.19
علماني **وسط حسابي** 3.17	–	–	–	–	–	0.35
غيرها **وسط حسابي** 3.52	–	–	–	–	–	–

* إشارة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\propto \leq 0.05$

وبناء على النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين لنا أن الأفراد ذوي التوجه الإسلامي لديهم توجهات إيجابية ذات دلالة إحصائية نحو دعم قوانين تتعلق بالتعريب مقارنة بأفراد السلطة التشريعية ذوي التوجهات القومية والشيوعية والعلمانية، وقد يعود ذلك إلى بواعث واتجاهات دينية باعتبار أن اللغة العربية هي لغة القرآن ولا بد من استخدامها في الحياة اليومية وفي شتى ميادين العلم والأدب بدلاً من المصطلحات واللغات الأجنبية، وتشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين باقي المجموعات التي تناولتها الدراسة، حيث لا يوجد فروق بين توجهات القوميين عند مقارنتهم مع الإسلاميين القوميين والشيوعيين والعلمانيين، وعند مقارنة كل مجموعة من هذه المجموعات مع بعضها البعض.

أما ما يتعلق بمتغير المعربين ودعم اللغة العربية، فالجدول التالي يتضمن نتائج تحليل المقارنة البعدية للفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لهذا المتغير.

الجدول (16)

نتائج تحليل نيومان كولز للمقارنة البعدية (post-hoc) لتأثير العقيدة السياسية على دعم أفراد السلطة التشريعية لمتغير المعربين ودعم اللغة العربية

العقيدة	إسلامي وسط حسابي 4.19	قومي وسط حسابي 3.74	إسلامي قومي وسط حسابي 3.83	شيوعي وسط حسابي 3.54	علماني وسط حسابي 3.37	غيرها وسط حسابي 3.83
إسلامي **وسط حسابي** 4.19	–	*0.45	0.36	*0.65	*0.82	0.36
قومي **وسط حسابي** 3.74	–	–	0.09	0.20	0.37	0.09
إسلامي قومي **وسط حسابي** 3.83	–	–	–	0.29	0.46	0.0
شيوعي **وسط حسابي** 3.54	-	–	–	–	0.17	0.29
علماني **وسط حسابي** 3.37	–	–	–	–	–	0.46
غيرها **وسط حسابي** 3.83	-	–	–	–	–	–

* إشارة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 ≥ ∝

يلاحظ من الجدول السابق أن الإسلاميين لديهم توجهات أكثر إيجابية نحو متغير المعربين ودعم اللغة العربية مقارنة بالقوميين والشيوعيين والعلمانيين وبفرق ذي دلالة إحصائية ويمكن أن يعزى ذلك لنفس السبب الذي تم تفسيره عند الحديث عن متغير دعم القوانين المتعلقة بالتعريب والوارد سابقاً. في حين لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين باقي مجموعات القوميات السياسية عند مقارنتها مع بعضها البعض والمتمثلة بالقوميين والإسلاميين القوميين والشيوعيين والعلمانيين.

وأخيراً فيما يتعلق بمتغير دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع، فقد تم استخراج نتائج تحليل نيومن كولز (post-hoc) للمقارنة بين المجموعات، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

الجدول (17)

نتائج تحليل نيومان كولز للمقارنة البعدية (post-hoc) لتأثير العقيدة السياسية على دعم أفراد السلطة التشريعية نحو دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع

العقيدة	إسلامي وسط حسابي 4.10	قومي وسط حسابي 3.50	إسلامي قومي وسط حسابي 3.47	شيوعي وسط حسابي 3.59	علماني وسط حسابي 3.26	غيرها وسط حسابي 3.81
إسلامي **وسط حسابي** 4.10	–	*0.60	*0.63	0.51	*0.84	0.29
قومي **وسط حسابي** 3.50	–	–	0.03	0.09	0.24	0.31
إسلامي قومي **وسط حسابي** 3.47	–	–	–	0.12	0.19	0.34
شيوعي **وسط حسابي** 3.57	-	–	–	–	0.33	0.32
علماني **وسط حسابي** 3.26	–	–	–	–	–	0.55
غيرها **وسط حسابي** 3.81	-	–	–	–	–	–

* إشارة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \leq \propto$

وبالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين لنا مرة أخرى أن لدى الإسلاميين اتجاهات أكثر إيجابية نحو دعم عملية التعريب من خلال دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما قام بتعريبه المجمع.

وقد يعزى السبب في هذا التوجه التفضيلي بين الإسلاميين مقارنة بباقي الخلفيات العقائدية لاعتقاداتهم الدينية فهم يعتبرون اللغة العربية اللغة المحفوظة للأبد، وهي لغة القرآن الكريم لذا يجب دعمها، وهذا في الحقيقة ظاهرة في بعض أقوال أفراد مجتمع الدراسة، فقد قال أحدهم: "فيما يتعلق باللغة العربية وبوجود القرآن الكريم يجب علينا ألا نجزع" وقال آخر: "إن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم فهي قادرة على التعامل مع التقدم التكنولوجي ودليل ذلك إنها كانت لغة العلوم في الماضي".

الاستنتاجات:

في ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

الصعوبات التي تواجه عملية التعريب:

1- إن عملية التعريب لا تواجه مشاكل لا يمكن تجاوزها ما عدا المشاكل السياسية والمشاكل المتعلقة بإرادة المسؤولين عن مجمع اللغة العربية بالإضافة لمجامع أخرى وعلى الرغم من هذه النتيجة، يميل أفراد السلطة التشريعية إلى عدم التقرير فيما إذا كانت تكاليف التطبيق والفجوة بين اللغة العامية والفصحى ستعيق التعريب.

2- أن أعضاء البرلمان يدعمون القرارات المتعلقة بالتعريب، ويرى أعضاء البرلمان التعريب مسؤولية مشتركة، وهذا يعني أنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من عملية التعريب.

3- يرى أفراد السلطة التشريعية أن عملية التعريب وسيلة لإعادة إحياء الإرث والهوية العربية في العلوم والأدب والفن.

4- يمتلك أفراد السلطة التشريعية توجه إيجابي واضح لدعم المعربين وتخطيط اللغة العربية كحاجات يجب تلبيتها.

5- يرى أعضاء البرلمان أن دعم قانون يجبر المستهلكين على تبني ما تم تعريبه أمر واجب، ولكن بالرغم من أنهم يدعمون هذا القانون إلا أنهم لم يظهروا اتفاقاً فيما إذا كان يجب إجبار الجامعات على تبني اللغة العربية الفصحى لغة للتدريس فيها أم لا.

6- لا يرى أعضاء السلطة التشريعية أن اللغة العربية الفصحى عائق أمام نقل التكنولوجيا والتقدم.

7- انتقد أفراد السلطة التشريعية مسألة استخدام لغة أجنبية في التواصل اليومي بمعنى أنهم لا يحبذون استخدام لغة أجنبية في التواصل اليومي.

8- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، عدد الدورات البرلمانية، السلطة، الانتماء الحزبي).

9- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير العقيدة السياسية، حيث أن الإسلاميين يمتلكون توجهات أكثر إيجابية نحو عملية التعريب مقارنة بباقي القوميات السياسية، كالعلمانية والقومية والشيوعية.

توصيات الدراسة:

- العمل على إيجاد قرار سياسي ملزم على المستوى التشريعي لإجبار الجامعات على تبني ما تم تعريبه من علوم من قبل مجامع اللغة العربية.
- العمل على زيادة التعاون والمشاركة بين الجامعات الأردنية ومجمع اللغة العربية في مجال تعريب العلوم المختلفة.
- الحرص على استخدام اللغة العربية الفصيحة في التواصل اليومي والتدريس لما له دور في تسهيل استخدام مخرجات التعريب في التعليم.
- تنقية اللغة العربية الفصيحة من الألفاظ العامية لتقليل الفجوة بين اللغة المحكية والمكتوبة باللغة الفصيحة مما يسهل استخدام مخرجات التعريب التي يقوم بها مجمع اللغة العربية.
- إجراء مزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بعملية التعريب والمشاكل والمعيقات التي يمكن أن تحول دون استخدام مخرجات عملية التعريب.

المراجع.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الأسود، خليفة (2006). **التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي**، سرت، ليبيا: مجلس الثقافة العام.

2. جنحاني، حبيب (1982). **حداثة التعريب وأصالة الثقافة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
3. سعيد، منجي (1985). **التعريب ودوره في دعم الوجود والهوية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. شاهين، عبد الصبور (1986). **العربية لغة العلوم والتكنولوجيا**، القاهرة: دار الاقتسام للنشر.
5. عبد الرؤوف، يحيى (1992). **التربية والتعريب: ضرورة قومية ملحة**، التعريب، 36، 5، 29-54.
6. غنيم، كارم (1989). **اللغة العربية والنهضة العلمية**، عالم الفكر، 19، 4.
7. فيصل، شكري (1983). **خطوات التعريب**، الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة)، المملكة العربية السعودية.
8. لخضر، غزال، (1967). **قضايا اللغة العربية ومعايير التعليم**، الرباط، إيرا (IERA).
9. مطلوب، أحمد (1975). **دعوة لتعريب العلوم**، الكويت، دار البحوث العلمية للنشر.
10. نعمان، أحمد (1981). **التعريب النظرية والتطبيق**، الجزائر، الشركة القومية للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Al-Abed Al-Haq, Fawwaz and Al-Olimat, Ahmad (2002) ***"Language and Politics in Jordan"***, In Obeng and Hartford (eds.) (2002) Political Independence with Linguistic Servitude: The Politics about Languages in the Developing world. New York : Nova science Publishers.

____________, (1998). ***"Toward A Theoretical Framework for the Study of Planning Arabicization".*** In Shunnaq Abdullah T., Cay Dollerup and Mohammad Saraireh, eds. Issues in Translation. Irbid National University and Jordanian Translators' Association.

____________, (1993a). ***"Attitudes and Opinions of Jordanian University Faculty Members about Arabicization and a Language Planning Activity"***, Studies and Research Journal, Al-Emam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia, 20, 2:27-59.

____________, (1993b). ***"The Theoretic Givens of Language Planning: A Critical Review***". Turjuman, 2, 2:105-142.

___________, (1989). ***"Implication of Language Planning into Arabicization in Jordan"***. International Journal of Islamic and Arabic Studies, 6, 2:19-34.

____________, (1986). ***"Arabicization in Jordan".*** International Journal of Islamic and Arabic Studies, 3,2:27-49.

Akinnaso f., Niyi (1990). ***"The Politics of Language Planning in Education in Nigeria"***. Word 41, 3:337-366.

Ali, Abedul Sahib (1987). A Linguistic Study of the Development of Scientific Vocabulary in Standard Arabic. London: Kegan Paul International.

Benabdi, Linda (1980). Arabicization in Algeria: Process and Problems. Ph.D. Dissertation, Indiana University, Bloomington.

Bentahila, Abdelali (1983). Language Attitudes Among Arab-French Bilingualism in Morocco, Clevedon, England: Multilingual Matters.

Cooper, Robert (1989) Language Planning and Social Change, Cambridge University Press, Translated into Arabic by Al-Aswad 2006.

Eastman, Carol M. (1983). Language Planning: An Introduction. San Francisco: Chandler & Shart Publishers, Inc.

Elbiad, Mohamed (1985). A Sociolinguistic Study of the Arabization Process and its Conditioning Factors in Morocco. Published Ph.D. Dissertation, State University of New York at Buffalo.

El-Kafaifi, Hussein (1985), The Role of the Cairo Academy in Coining Arabic Scientific Terminology: A Historical and Linguistic Evaluation. Ph.D. Dissertation, the University of Utah.

El-Mouloudi, Aziz (1986), Arabic Language Planning: The Case of Lexical Modernization. Ph.D. Dissertation, Georgetown University.

Fishman, Joshna (1972). Domains and the relationship between Micro – and Macro Sociolinguistics. In John Gumpers and Dell Hymes (eds). Dimensions in Sociolinguistics. New York: Holt Rinehart and Winston, pp.435-453.

Ghrib, Esma (1983). ***"The Introduction of Arabic as a Medium of Instruction on the Tunisian Educational System"***. Al-Arabiyya, 16:109-131.

Hammoud, Mohamed (1982). Arabicization in Morocco: A Case Study in Language Planning and Language Policy Attitudes, Ph.D. Dissertation, The University of Texas at Austin.

Lasswell, Harold D. (1936). Politics: Who Gets What, When, How, New York: McGraw Hill. Lewis, E.G. (1981). Billingualism and Bilingual Education. Oxford: Pergamon Press.

Rubin, Johan and Jernudd, Jyotirindra Das Gupta, Joshua Fishman, and Charles Ferguson, eds. (1977). Language Planning Processes. The Hague: Mouton.

Sirles, Craig (1985). An Evaluative Procedure for Language Planning: The Case of Morocco. Ph.D. Dissertation, Northwestern University, Evanston-Illinois.

Spolsky, Bernard (2009). Language Management, Cambridge University Press.